



الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي

التقرير السنوي للقدرة
على الأداء لسنة 2016

جويلية 2017

الفهرس

1	المحور الاول التقديم العام
3	1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2016
8	2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016
11	المحور الثاني تقديم برامج الوزارة
12	برنامج التخطيط والتحليل
12	1. التقديم العام للبرنامج
13	2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
14	3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016
14	1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
17	2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها
24	4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء
25	برنامج التنمية الجهوية
25	1. التقديم العام للبرنامج
27	2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
33	3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016
33	1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
35	2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها
46	4. النتائج المستقبلية لتحسين الأداء
47	برنامج التعاون الدولي
47	1. التقديم العام للبرنامج
49	2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
51	3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016
52	1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
53	2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها
63	4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

66	برنامج الاستثمار الخارجي
66	1. التقديم العام للبرنامج
67	2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
68	3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015
68	1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
71	2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها
72	4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء
74	برنامج القيادة والمساندة (قسم التنمية)
74	1. التقديم العام للبرنامج
75	2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
75	3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015
76	1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
79	2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها
-	4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء
81	برنامج القيادة والمساندة (قسم التعاون الدولي)
81	1. التقديم العام للبرنامج
81	2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
81	3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015
81	1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
84	2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها
90	4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

المحور الأول التقديم العام

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2016

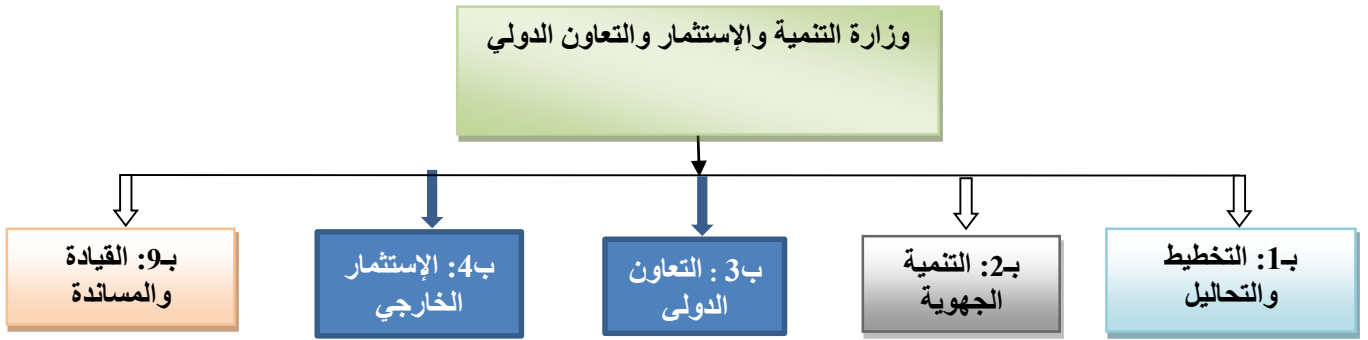
تضطلع وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي بمهام أساسية كإعداد الإستراتيجيات والمخططات التنموية والموازن الاقتصادية والمشاركة في تنفيذ إستراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وهي مكلفة أيضا بالنهوض بالشراكة ودعم الإستثمار الخارجي. وعلى هذا الأساس تتمحور مشمولات الوزارة أساسا حول:

- رسم التوجهات وضبط التقديرات الاقتصادية ومتابعة وتقييم تطورات الظرف الاقتصادي،
- إعداد إستراتيجيات وسياسات التنمية في إطار المخططات والموازن الاقتصادية بالتنسيق مع الوزارات والهيكل المعنية،
- ضبط السياسات القطاعية وبرامج البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع الهيكل المعنية،
- متابعة مشاريع التنمية والمشاركة في وضع ميزانية الدولة وتقييم البرامج المنجزة،
- إعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الجهوية بالتعاون مع كل المتدخلين من وزارات ومجالس وهيكل جهوية علاوة على تنفيذ ومتابعة توجهات الحكومة في الميادين التي لها علاقة بالتنمية الجهوية،
- تصور وإعداد ومتابعة تنفيذ برامج التنمية الجهوية الداعمة لمقومات التنمية بكل مناطق البلاد،
- التصرف في البرامج الجهوية للتنمية على غرار برنامج التنمية الجهوية (الحضائر الجهوية) وبرنامج التنمية المندمجة،
- إعداد الدراسات القطاعية والإقتصادية الضرورية لدفع التنمية الجهوية ومساندة الإستثمارات بالجهات،
- النهوض بالمعلومات الإحصائية من خلال جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالبلاد ومعالجتها وتحليلها ونشرها بالتنسيق مع الهيكل العمومية الأخرى للإحصاء.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم ملفات التعاون المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي والفني مع الخارج.
- إعداد المفاوضات في مجال التعاون الدولي والإستثمار الخارجي بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- المشاركة في المفاوضات الثنائية في الميادين الراجعة بالنظر للوزارة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي والإستثمار الخارجي وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات المتولدة عنها.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات في مجالي التعاون الدولي والإستثمار الخارجي.
- تنمية عمليات النهوض بفرص الشراكة والإستثمار الخارجي وتتولى مساندة ومساعدة عمليات الإستثمار الخارجي بالبلاد التونسية كما تعمل على تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية

- تمثيل البلاد التونسية في الاجتماعات الدورية للهيئات الدولية والاقليمية ذات الصبغة المالية وفي الندوات الدولية والاقليمية ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والفنية وذلك بالتعاون مع الوزارات الأخرى.

وفي إطار تكريس منظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف، تم تقسيم مهمة الوزارة إلى خمس برامج تم ضبطها كما يلي:

1. برنامج التخطيط والتحاليل،
2. برنامج التنمية الجهوية،
3. برنامج التعاون الدولي،
4. برنامج الإستثمار الخارجي،
5. برنامج القيادة والمساندة.



البرنامج	الهيكل المعنية
برنامج عدد 1: التخطيط والتحليل	<ul style="list-style-type: none"> - الإدارة العامة للتقديرات - الإدارة العامة لقطاعات الإنتاج - الإدارة العامة للموارد البشرية - الإدارة العامة للبنية الأساسية - المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية - المعهد الوطني للإحصاء
برنامج عدد 2: التنمية الجهوية	<ul style="list-style-type: none"> - الإدارة العامة للتنمية الجهوية - الإدارة العامة للتقييم والمتابعة - المندوبية العامة للتنمية الجهوية - ديوان تنمية الجنوب - ديوان تنمية الوسط الغربي - ديوان تنمية الشمال الغربي
برنامج عدد 3: التعاون الدولي	<ul style="list-style-type: none"> - الإدارة العامة للتعاون متعدد الاطراف - الإدارة العامة للتعاون الإقليمي - الإدارة العامة للتعاون الاورومتوسطي - وحدة التعاون الحدودي - الإدارة العامة للتعاون الثنائي - الوكالة التونسية للتعاون الفني
برنامج عدد 4: الإستثمار الخارجي	<ul style="list-style-type: none"> - الإدارة العامة للإستثمار الخارجي - وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي
برنامج عدد 5: القيادة والمساندة	<ul style="list-style-type: none"> - الديوان - وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف - الإدارة العامة للمصالح المشتركة - التقفدية الإدارية والمالية - مكتب العلاقات مع المواطن

- ولتحقيق الاهداف المرسومة ضمن برامج مهمة الوزارة تم خلال سنة 2016 القيام بأهم الإنجازات التالية:
- إنجاز الوثيقة التوجيهية للمخطط التنموي 2016-2020 وانطلاق أشغال المخطط الذي تميز بطابعه التشاركي إذ تم تشريك كل المنظمات والهيئات الوطنية والجهوية وممثلي المجتمع المدني وهو ما جاوز التوقعات لهذه السنة باعتبار أهمية البعد التشاركي في مقاربة التخطيط.
 - تحيين نموذج استشراف المجمعات الاقتصادية الكبرى ليشمل بقية المجمعات الاقتصادية على غرار الاستهلاك العمومي وجدول العمليات المالية للدولة.
 - الترفيع في وتيرة إصدار الوثائق التحليلية للوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلبية مقتضيات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.
 - إنجاز المسح الخماسي حول الإنفاق والاستهلاك وظروف عيش الأسر لسنة 2016.
 - إعداد نشریات خاصة بالتعداد العام للسكان والسكنى حسب المحاور (الخصائص الديموغرافية والتربوية والاقتصادية والهجرة وظروف العيش).
 - إنجاز الأعمال الميدانية للمسح الثلاثي حول التشغيل، إلى جانب الأعمال الدورية الأخرى، على غرار معالجة بيانات الحالة المدنية وإعداد المؤشرات الديموغرافية والمؤشر الثلاثي حول تطور الأجور في القطاع الخاص غير الفلاحي وإعداد التقرير الخاص بالأجراء والأجور والتقرير المتعلق بخصائص أعوان الوظيفة العمومي.
 - تحسين التصرف في برنامج الحضائر الجهوية من خلال إحداث لجنة تضم مصالح رئاسة الحكومة ووزارات الداخلية والمالية والفلاحة والشؤون الاجتماعية وإنشاء بنك معلومات محين حول عملة الحضائر يتضمن استمارات وجدول تأليفية تم تعميمها من قبل كافة الولايات.
 - وقد قام المعهد الوطني للإحصاء بدراسة ومعالجة هذه الاستبيانات وتوزيعها حسب الجنس والهيكل العمري والمستوى التعليمي ونوعية الشهادة المتحصل عليها ونوعية العمل التي يقوم بها عملة الحضائر.
 - تطبيق مؤشر التنمية الجهوية حسب الولايات المحين في جويلية 2015 لتوزيع الاعتمادات المرسمة بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية.
 - مواصلة إنجاز برنامج التنمية المندمجة الذي تمثلت أهم الإنجازات في توسيع المناطق السقوية وتهيئة المناطق الصناعية وتطوير البنية الأساسية وتحسين ظروف عيش متساكني المناطق الريفية كما تم الإنتهاء من إنجاز دراسة التقييم النصف المرحلي لبرنامج التنمية المندمجة.
 - إعداد الصيغة النهائية للدراسة التي تضمنت إستراتيجية التنمية للجنوب للفترة 2015 - 2035 (دراسة التخطيط للتنمية الجهوية بالجنوب التونسي في إطار التعاون التونسي الياباني مع الوكالة اليابانية

للتعاون الدولي ومخطط التنمية مع خطط العمل للمدى القصير (2015 - 2020) والمتوسط (2015 - 2025) والطيول (2015 - 2035).

- التمتع ببعض الآليات الخصوصية والاستثنائية بعنوان التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي على غرار القرض الممنوح في إطار آلية الدعم المالي الكلي.
- انطلاق استثمارات البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية لفائدة القطاع العام من خلال إبرام أول قرض سيادي لفائدة الديوان الوطني للتطهير.
- تطوير آليات تمويل مستحدثة في مجال القروض على غرار القروض ذات المرونة الكلية مع البنك الإفريقي للتنمية.
- بلورة الرؤية الاستراتيجية والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى ضمن الوثيقة التوجيهية للخماسية القادمة 2016-2030 وإرساء الآليات والوسائل الكفيلة بتجسيدها ضمن وثيقة المخطط.
- انطلاق الإصلاحات في المجالات ذات العلاقة بمناخ الاعمال والاستثمار ولا سيما التقدم المسجل على مستوى المجلة الجديدة للاستثمار و صدور الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص و صدور القانون الجديد المتعلق بالطاقات المتجددة فضلا عن برنامج الإصلاحات في مجال تسهيل وتبسيط الخدمات والاجراءات الادارية.

2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لسنة 2016 ما قدره 431.2 مليون ديناراً مقابل 475.5 مليون دينار كتقديرات أي بنسبة إنجاز تساوي 91%.

جدول عدد 1:

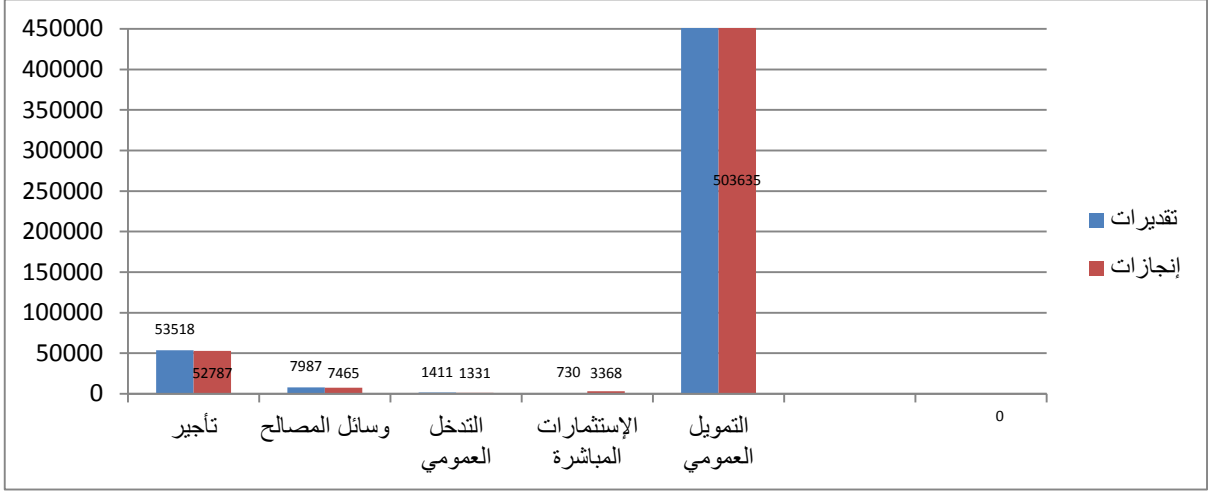
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		انجازات 2016 (2)	تقديرات 2016	تقديرات 2016	بيان النفقات
نسبة الإنجاز (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)		ق.م التكميلي (1)	ق.م الأصلي	
97.9%	1334	61582	62916	62916	نفقات التصرف
98.6%	731	52787	53518	53518	التأجير العمومي
93.5%	522	7465	7987	7987	وسائل المصالح
94.3%	80	1331	1411	1411	التدخل العمومي
100.4%	-1827	507003	505176	505176	نفقات تنمية
461.4%	-2638	3368	730	730	استثمارات مباشرة
461.4%	-2638	3368	730	730	على الميزانية
					على القروض الخارجية
99.8%	811	503635	504446	504446	تمويل العمومي
103.5%	-16648	491094	474446	474446	على الميزانية
41.8%	17459	12541	30000	30000	قروض خارجية
100.1%	-494	568586	568092	568092	المجموع العام

رسم بياني عدد 1:

مقارنة تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2016 التوزيع حسب طبيعة النفقة (أع الدفع)



هذا وقد سجلت الإعتمادات المنجزة لنفقات التأجير العمومي 52.787 مليون ديناراً مقابل 53.518 مليون دينار كتقديرات أي بنسبة إنجاز 98.6%.

أما بالنسبة إلى نفقات وسائل المصالح فقد بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2016 ما قيمته 7.465 مليون ديناراً مقابل 7.987 مليون دينار كتقديرات.

هذا وبلغت جملة إعتمادات الدفع بعنوان التمويل العمومي المنجزة 503.635 مليون ديناراً مقابل 504.446 مليون دينار مقدرة أي بنسبة إنجاز 99.8%.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

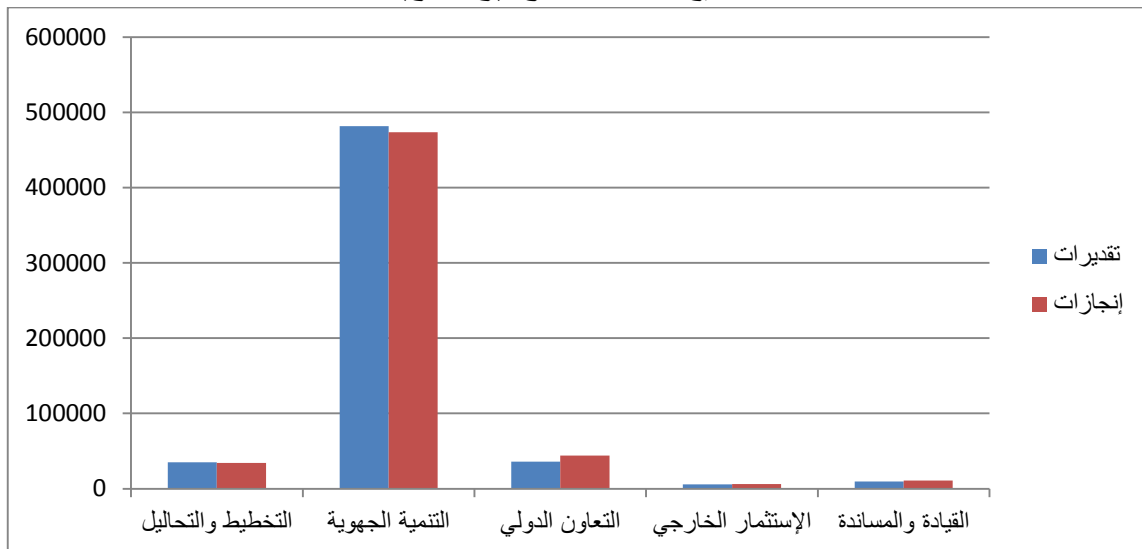
الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2016	تقديرات 2016 (ق.م التكميلي)	تقديرات 2016 (ق.م الأصلي)	البرامج
نسبة الإنجاز (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)				
97.4%	899	34101	35000	35000	البرنامج عدد 1: التخطيط والتحاليل
98.3%	8187	473450	481638	481638	البرنامج عدد 2: التنمية الجهوية
122.8%	-8211	44245	36034	36034	البرنامج عدد 3: التعاون الدولي
102.9%	-169	6101	5932	5932	البرنامج عدد 4: الإستثمار الخارجي
112.6%	-1199	10689	9489	9489	البرنامج عدد 5: القيادة والمساندة
100.1%	-494	568586	568092	568092	المجموع العام

يتبين من خلال الجدول عدد 2 أن برنامج التنمية الجهوية حضي بنسبة 83.2 بالمائة من مجموع الإعتمادات المنجزة بالوزارة لسنة 2016 يليه برنامج التعاون الدولي بنسبة 7.7 بالمائة.

رسم بياني عدد2:

مقارنة تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2016

التوزيع حسب البرامج (أع الدفع)



المحور الثاني
تقديم برامج الوزارة

برنامج التخطيط والتحليل

رئيس البرنامج : السيدة رجاء بولبيار

– التقديم العام للبرنامج

يندرج برنامج التخطيط والتحليل ضمن المهام الأساسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمتعلقة بضبط تقديرات التوازنات الجمالية لمنوال التنمية والمساهمة في إعداد السياسات والإصلاحات الاقتصادية وتحسين التنافسية وإنتاج الإحصائيات المختلفة.

ويضمّ برنامج التخطيط والتحليل لسنة 2016 كلّ من الإدارة العامة للتقديرات والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والمعهد الوطني للإحصاء.

وضبطت استراتيجية البرنامج لسنة 2016 بالاستناد على التوجّهات العامة للسياسات التنموية للبلاد والتي تتمحور بالأساس حول:

- إعداد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والمالية الشروع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية.
- رسم تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية،
- متابعة وتحليل الوضع الاقتصادي والتوازنات الجمالية على ضوء تطور الظرف الاقتصادي،
- متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وبلورة الإجراءات الإصلاحية لتطوير التنافسية ومناخ الأعمال،
- تطوير المنظومة الإحصائية بتعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في إنتاج الإحصائيات ونشرها وتوسيع مجالاتها.

وتبعا لذلك تتمثل أهداف برنامج التخطيط والتحليل بالخصوص في:

- تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية،
- توفير الدراسات والتحليل المناسبة لإضفاء مزيد من النجاعة على مستوى القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي،
- دعم إنتاج ونشر الإحصائيات،
- تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة.

وينقسم برنامج التوازنات التخطيط والتحليل إلى برنامجين فرعيين:

البرنامج الفرعي الأول: التخطيط والدراسات
البرنامج الفرعي الثاني: الإحصاء

- تقديم عام لإنجازات البرنامج

انصهرت أنشطة الهياكل برنامج التخطيط والتحليل ضمن إطار الأهداف المرسومة لسنة 2016 حيث تركّزت الجهود بالأساس على:

- مساهمة منظومة التقديرات والتحليل في ضبط أهداف منوال التنمية وإعداد السياسات التنموية ضمن وثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2017 والمشاركة في اشغال اللجان القطاعية لمخطط التنمية 2016-2020 مع التكفل برسم التوازنات الجمالية على المدى المتوسط لاسيما من خلال تأمين تناسق حاجيات وصيغ التمويل بالعلاقة مع التوجهات العامة للدولة والاستراتيجيات القطاعية وكذلك توازن المالية العمومية.
- إعداد جملة الوثائق التحليلية الضرورية لمتابعة تطورات الظرف الاقتصادي ودراسة الملفات المتعلقة بالسياسات الإصلاحية وبرامج التعاون الدولي فضلا عن إنجاز الدراسات حول عديد المجالات التنموية بالعلاقة مع الإشكاليات المطروحة وذلك بغرض المساعدة على دعم القرارات واتخاذ الإجراءات المناسبة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- تدعيم إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحينة للأعوان الاقتصاديين طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها وذلك من خلال تنفيذ البرنامج الإحصاء السنوي في الأجال المرسومة وتوسيع أنشطة الإحصاء في اتجاه توفير معطيات ومؤشرات جديدة وفقا لتطور طلبات المستعملين.

- نتائج القدرة على أداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

1.3 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

بلغت الاعتمادات المأذون بصرفها للبرنامج التخطيط والتحليل بعنوان سنة 2016 بقيمة 34.1 م د مقابل 35 م د مقدرة ضمن قانون المالية أي بنسبة إنجاز تعادل 97.4%.

وتتضمن هذه النفقات بالخصوص ما يلي:

نفقات العنوان الأول:

– نفقات التأجير العمومي

تمثل نفقات الأجر نحو 88% من مجموع نفقات التصرف لسنة 2016 حيث تمّ صرف مبلغ 24.013 م د وبنية إنجاز تعادل نحو 100% من تقديرات قانون المالية لنفس السنة. علما بأن نفقات الأجر قد ارتفعت بنسبة 6.2% مقارنة بالنتائج المسجلة لسنة 2015.

– نفقات وسائل المصالح

ارتفعت نفقات وسائل المصالح للبرنامج والتي تشمل بالأساس الاعتمادات المفتوحة لفائدة كل من المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية إلى نحو 2.8 م د وبنسبة إنجاز قدرها 100% من الاعتمادات المرسّمة بقانون المالية لسنة 2016. هذا وتمثل نفقات وسائل المصالح نسبة 10% من مجموع نفقات التصرف المخصصة للبرنامج.

– نفقات التدخل العمومي

تبلغ نفقات التمويل العمومي نحو 0.58 م د وهي مخصصة بالأساس لفائدة وداية الأعوان ولقد تمّ تحويلها بالكامل للمؤسستين المعنيتين.

نفقات العنوان الثاني:

– نفقات التمويل العمومي:

بلغت الاعتماد المأذون بصرفها بعنوان سنة 2016 مبلغ 6.710 م د من مجموع 7.590 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة تنفيذ تعادل 88.4%.

علما بأن الاعتمادات المصروفة سنة 2015 بلغت 6.9 م د ونسبة تنفيذ تناهز 72% فقط.

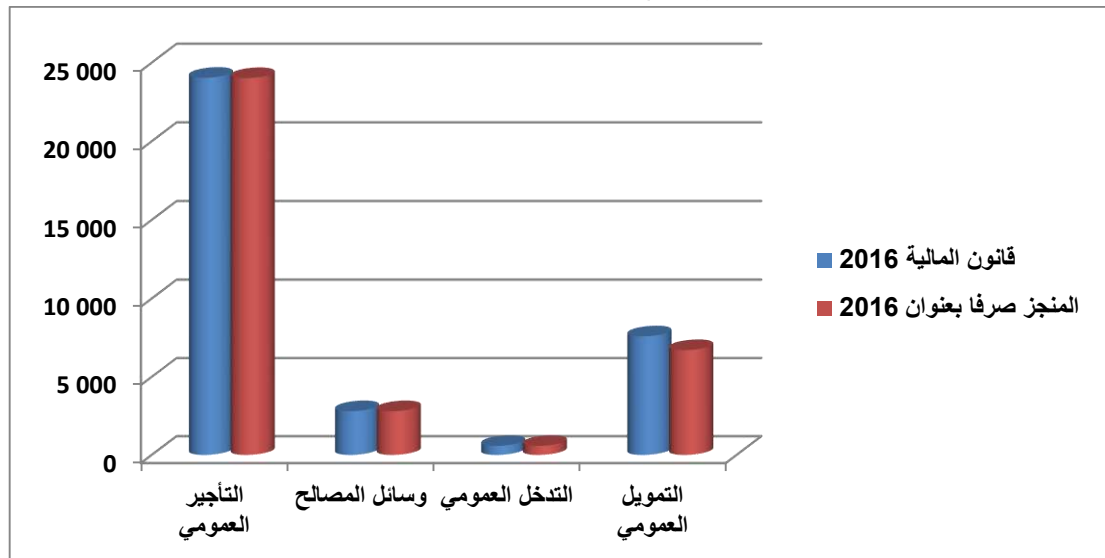
- تجدر الإشارة إلى أن نفقات البرنامج تهم بالأساس كل من المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

جدول تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

بحساب أ.د.

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2016		المنجز صرفا بعنوان 2016	قانون المالية 2016	بيان
نسبة الإنجاز	بقايا الإعتمادات			
99.9%	19	27 391	27 410	العنوان الأول
99.9%	18	24 013	24 031	التأجير العمومي
100.0%	0	2 800	2 800	وسائل المصالح
100.0%	0	579	579	التدخل العمومي
88.4%	880	6 710	7 590	العنوان الثاني
88.4%	880	6 710	7 590	التمويل العمومي
97.4%	899	34 101	35 000	الجملة

رسم بياني بين تقديرات الميزانية وانجازات برنامج التخطيط والتحليل
لسنة 2016
(التوزيع حسب طبيعة النفقة)



ويبرز تنفيذ ميزانية سنة 2016 حسب البرامج الفرعية ما يلي:

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2016		المنجز صرفا بعنوان 2016	قانون المالية 2016	بيان البرامج الفرعية
نسبة الإنجاز	بقايا الاعتمادات			
99.8%	18	7 656	7 674	البرنامج الفرعي عدد 1: التخطيط والدراسات
100.0%	0	510	510	البرنامج الفرعي عدد 2: الإحصاء
99.8%	18	8 166	8 184	الجملة

تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

البرنامج الفرعي الأول : التخطيط والتحليل

الهدف الأول: تطوير منظومة التقديرات والتحليل

تقديم الهدف: تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية الجمالية مع تحسين مناهج إعداد الميزان الاقتصادي والتحليل الطرفية.

مرجع الهدف: الإدارة العامة للتقديرات.

مؤشرات قياس الأداء :

- عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية
- نسبة توسيع النموذج ليشمل مجمعات اقتصادية أخرى
- نسبة المشاركين في الاستشارات من خارج الهياكل الإدارية

نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات	انجازات 2016	تقديرات 2016	الانجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
			2015	2014	2013		
100	6	6	4	2	2	عدد	المؤشر 1.1.1 عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية
75	25	35	10	10	10	نسبة	المؤشر 2.1.1 توسيع النموذج ليشمل مجمعات اقتصادية أخرى
100	50	50	-	-	-	نسبة	المؤشر 3.1.1 نسبة المشاركين في الاستشارات من خارج الهياكل الإدارية

تقييم مؤشرات الأداء :

- عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية: أعدت الإدارة العامة للتقديرات المذكرات التحليلية حول الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والمالية طبقا للتقديرات وبذلك تسنى تحقيق الهدف المرسوم.
- توسيع النموذج لمجمعات اقتصادية: تولت مصالح الإدارة العامة للتقديرات تطوير النموذج بتطبيقات تحليلية لمتغيرات إضافية وفقا لحاجيات التحليل وإعداد التقديرات الاقتصادية. علما بأن احتساب المؤشر على أساس عدد المتغيرات لا يوفر تقييم موضوعي للعمل المطلوب باعتبار ديناميكية معالجة النموذج حسب الحاجة.
- نسبة المشاركين في الاستشارات: سجلت أعمال مخطط التنمية 2016-2020 مشاركة موسعة لمختلف مكونات المجتمع المدني بالأخص على المستوى الجهوي حيث قدر عددهم الجملي بنحو 22 ألف مشارك. علما بأن اجتماعات اللجان المحلية والجهوية تم تأطيرها من قبل كل من مكتب الأمم المتحدة للتنمية PNUD والوكالة الألمانية للتعاون GIZ وهو ما ساهم في تسهيل مشاركة مكونات المجتمع المدني بصفة مكثفة.
- يلاحظ بخصوص هذا المؤشر غياب هدف مرجعي لعدد المشاركين يتم على أساسه احتساب نسبة المشاركة وتقييمها.
- هذا ويصعب مواصلة العمل بهذا المؤشر باعتبار اقتضاه على إعداد مخطط التنمية 2016-2020.

الهدف الثاني: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

تقديم الهدف: دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحليل المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاغل التنمية في القطاعين العام والخاص.

مرجع الهدف: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

مؤشرات قياس الأداء:

- حجم الدراسات (الدراسات المنجزة)
- منظومة النشر والاتصال (نسبة الإنجاز)
- دعم المناهج وأطر العمل (معدل أيام التأطير)

نسبة الانجاز	إنجازات 2016	تقديرات 2016	الانجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
			2015	2014	2013		
73.6	73.6	100	55	97	67	%نسبة	المؤشر 1.2.1 حجم الدراسات (الدراسات المنجزة)
135	67.6	50	127	32	18	%نسبة	المؤشر 2.2.1 منظومة النشر والاتصال
25.2	6.3	25	6.4	16.1	4.8	معدل أيام التأطير	المؤشر 3.2.1 دعم المناهج وأطر العمل

تقييم مؤشرات الأداء

- المؤشر 1.2.1 حجم الدراسات المنجزة: توصلت مصالح المعهد إلى انجاز 73.6% من الدراسات المبرمجة والتي شملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التقرير الخاصة بمتابعة وتقييم التنافسية. وإن تحسّن أداء مصالح المعهد مقارنة بسنة 2015 إلا أنه لم يتسنى تحقيق الهدف المرسوم لهذا المؤشر بعنوان سنة 2016.
- المؤشر 2.2.1 منظومة النشر والاتصال: ترتفع نسبة انجاز هذا المؤشر إلى نسبة 67.6% مقابل 50% سنة 2015 بما يسمح بمزيد التعريف بأعمال المعهد من جهة وتحقيق استعادة أكبر من قبل المتدخلين في المجال التتموي من جهة أخرى.
- يلاحظ غياب سياسة نشر وروزنامة مدققة.

- المؤشر 3.2.1 دعم المناهج وأطر العمل: لم يتسنى تحقيق الهدف المرسوم وتمّ الاقتصار على تسجيل نفس نسبة انجاز سنة 2015 (6.3%).

- ويمكن اعتبار أن الهدف المقدر لا يتماشى وقدرات المعهد على الإنجاز لذا يقترح مزيد التعمق في متطلبات تحسين أعمال التكوين بالمعهد وذلك بالنظر لأهميتها في تحسين الكفاءة والأداء.

بحساب أ.د.

الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016				بيان
نسبة الإنجاز	بقايا الإعتمادات	المنجز صرفا بعنوان 2016	قانون المالية 2016	
99.8%	18	7 656	7 674	العنوان الأول
99.7%	18	6 593	6 611	التأجير العمومي
100.0%	0	970	970	وسائل المصالح
100.0%	0	93	93	التدخل العمومي
100.0%	0	510	510	العنوان الثاني
100.0%	0	510	510	التمويل العمومي
99.8%	18	8 166	8 184	الجملة

البرنامج الفرعي الثاني : الإحصاء

الهدف الأول: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

تقديم الهدف: يعمل المعهد الوطني للإحصاء على إنجاز المسوحات المبرمجة والنهوض بالإحصائيات الجهوية باعتبار أهمية الدور الذي تلعبه المعطيات الإحصائية الرسمية في المساعدة على أخذ القرار واقتراح المشاريع والبرامج التنموية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويساهم هذا الهدف في إنجاز المسوحات المبرمجة سنويا وذلك باحترام المعايير الدولية المتعارف عليها بخصوص طرق جمع البيانات ومعالجتها ونشرها قصد تحسين جودة المعطيات الإحصائية والارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة في المجال الإحصائي.

مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.

مؤشرات قياس الأداء :

- نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة	الانجازات			تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز (%)
		2013	2014	2015			
المؤشر 1.1.2							
انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة							
	نسبة	75	80	85	90	88	97

تقييم مؤشر الأداء :

- المؤشر 1.1.2 انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة: تمكن المعهد من الإيفاء بجلّ تعهداته من خلال انجاز المسوحات المبرمجة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية باستثناء المسح الوطني حول الاستثمار والتجارة بالتفصيل باعتبار شروع المعهد في مراجعة البحوث الإحصائية الاقتصادية لمزيد تناسقها وترشيدها خاصة في ضوء مواصلة مشروع القوائم المالية. كما أنجز المعهد كذلك بعض المسوح غير المبرمجة بطلب من بعض الهياكل العمومية والمنظمات الدولية.

الهدف الثاني : تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

تقديم الهدف: يعمل المعهد الوطني للإحصاء على تحسين جودة المعلومة الإحصائية واستغلالها بالعلاقة مع تكريس مبادئ الجودة واعتماد الطرق المثلى في إنتاج المعطيات الإحصائية الرسمية. ويساهم هذا الهدف في دعم التكوين وتوسيع نطاق التعاون الدولي للاستفادة من الخبرات والممارسات الجيدة في المجالات ذات الصلة، توفير المعطيات الإحصائية لكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين وكل مستعملي المعلومة الإحصائية في الإبان وفق روزنامة ضبطت في الغرض، احترام المعايير الدولية المتعارف عليها بخصوص طرق جمع البيانات ومعالجتها ونشرها تطوير النشر الإحصائي حسب المعايير الدولية ومزيد الانفتاح على مستعملي الإحصائيات وتطوير آليات التواصل والإعلام ونشر الثقافة الإحصائية.

مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.

مؤشرات قياس الأداء :

- احترام روزنامة النشر

- نسبة الدورات التكوينية

مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات			تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز
		2013	2014	2015			
المؤشر 1.2.2 احترام رزمة النشر	نسبة (%)	111	110	106	105	100.9	
المؤشر 2.2.2 الدورات التكوينية المنجزة	نسبة (%)	40	50	55	75	119	

تقييم مؤشرات الأداء:

- **المؤشر 1.2.2 احترام رزمة النشر:** لقد عمل المعهد الوطني للإحصاء على الإيفاء بتعهداته تجاه المجموعة الوطنية والمستعملين للمعلومة الإحصائية وذلك من خلال المحافظة على نسق إنتاجه ونشر النتائج في الابان. ولأن تمكن المعهد من نشر نتائج جّل المسوحات حسب الروزنامة المبرمجة وخاصة في ما يتعلق بانخراط تونس في منظومة صندوق النقد الدولي لاحترام المعايير الخاصة لنشر البيانات (NSDD) فلقد تمّ الإعلان عن بعض النتائج بتأخير بسيط لاعتبارات مرتبطة بالعمل الميداني و ببعض المسائل اللوجستية.

يقتضي احكام تقييم الأداء ضرورة التفرة بين الأعمال الجديدة المنشورة والتي سجلت تأخيرا في نشرها.

- **المؤشر 2.2.2 الدورات التكوينية المنجزة:** عمل المعهد وفق استراتيجية واضحة المعالم على دعم التكوين المستمر في كل الميادين مستغلا كل الامكانيات المتاحة سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المستوى الدولي حيث استفاد جل الاعوان من تكوين خاص بكفاءاتهم ومجال تخصصهم. فقد تعزز التكوين لفائدة أعوان الإدارات الجهوية للمعهد في المسائل القانونية والفنية وتمهين العاملين بها، حيث تم في مرحلة أولى تكوين مكوّنين في المسائل التنظيمية والترتيبية والقانونية لتحسين اشتغال المنظومة الوطنية للإحصاء. وتمّ في مرحلة ثانية تكوين جل الأعوان بالإدارات الجهوية للمعهد وخاصة الذين تمّت تسوية وضعياتهم بعد الثورة. وقد تواصل العمل على تنويع الميادين والمجالات التي شملها التكوين ومنها بالأساس تقنيات الإحصاء والتصرف الإداري والمالي والتواصل...

كما تمكّن المعهد الوطني للإحصاء من إحداث وحدة للتكوين سنة 2016 التي تولّت انجاز أكثر من 226 يوم تكوين لفائدة أعوان المعهد في الجهات وبدرجة أقل للعاملين ضمن الهياكل المركزية.

• يقتضي احكام تقييم الأداء ضرورة اعتماد نفس مؤشر قياس الأداء لمختلف برامج الوزارة (بما فيها المؤسسات تحت الاشراف).

بحساب أ.د.

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2016				بيان
نسبة الإنجاز	بقايا الإعتمادات	المنجز صرفا بعنوان 2016	قانون المالية 2016	
100.0%	0	19 736	19 736	العنوان الأول
100.0%	0	17 420	17 420	التأجير العمومي
100.0%	0	1 830	1 830	وسائل المصالح
100.0%	0	486	486	التدخل العمومي
87.6%	880	6 200	7 080	العنوان الثاني
87.6%	880	6 200	7 080	التمويل العمومي
96.7%	880	25 936	26 816	الجملة

برنامج "التنمية الجهوية" رئيس البرنامج: السيد رشاد بن صالح

1- التقديم العام للبرنامج:

ترتكز إستراتيجية البرنامج على المهام الموكولة لوزارة التنمية والتعاون الدولي وللهيكل تحت الإشراف المعنية بالتنمية الجهوية، ويندرج البرنامج ضمن التوجهات العامة للإستراتيجية التنموية والتي تتمحور أساسا حول:

- ضبط الاستراتيجيات والسياسات التنموية الجهوية لتستجيب لمشاغل التنمية بالجهات،
- متابعة تنفيذ هذه السياسات بصفة مباشرة وعن طريق دواوين التنمية الجهوية وذلك بالتنسيق والتعاون مع المجالس الجهوية وممثلي الهياكل والوزارات بالجهات،
- المساهمة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج الجهوية للتنمية على المستويين المحلي والجهوي،
- وضع الخطط والآليات الكفيلة بتمكين الجهات من الاعداد الجيد لمخططات التنمية الجهوية والميزانيات السنوية ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها محليا وجهويا،
- اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة لضمان تحقيق أهداف البرامج الجهوية للتنمية وعلى مستوى البرمجة وضبط المحتوى وفتح الاعتمادات ومتابعة استهلاكها ومتابعة تنفيذ العناصر المبرمجة بها وذلك بالتنسيق مع المجالس الجهوية والوزارات والهياكل المتدخلة،
- توفير المعلومة الاحصائية ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية محليا وجهويا وتحيينها ووضعها على ذمة طالبها بالقطاعين العام والخاص ومؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني،
- انجاز دراسات تقييمية للبرامج الجهوية والتصورات المستقبلية لبرامج جديدة،
- تقييم الخطط التنموية وانجاز دراسات إستراتيجية بغرض استشراف القطاعات الواعدة وتنشيط التنمية
- المساهمة في تحسين وتطوير محيط الاستثمار بالجهات من خلال جملة من خدمات المساندة التي تقدمها دواوين التنمية الجهوية وتقديم المساعدة الفنية والتوجيهية والمرافقة للباعثين والمستثمرين المحليين والأجانب،
- الترويج الترابي للجهات بإصدار المحامل الترويجية وتنظيم ندوات وورشات عمل للتعريف بالخصوصيات التنموية للجهات وربط صلات تعاون وشراكة مع أطراف اجنبية،
- بلورة برامج تعاون دولي لا مركزي من خلال ابرام اتفاقيات مع الاطراف والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية وتنفيذها مع الهياكل الاخرى المتعاون معها مركزيا وجهويا،

- تنسيق عمليات تقييم الإستراتيجيات والبرامج والمشاريع العمومية،
 - متابعة تنفيذ المشاريع العمومية على المستوى الوطني والجهوي والعمل على تركيز منظومة للمتابعة الحينية للمشاريع العمومية.
- ويهدف برنامج التنمية الجهوية إلى:

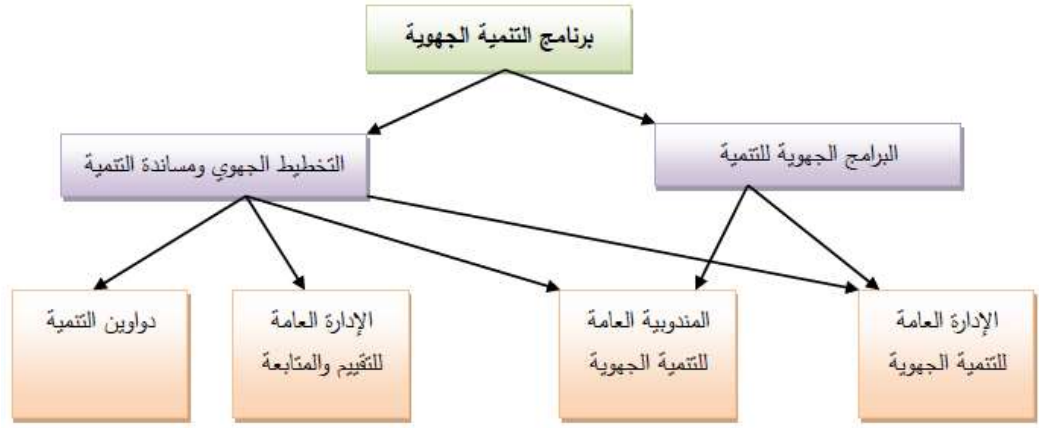
1. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه،
2. بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل، بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة،
3. اعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومة الإحصائية،
4. مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار.

وعلى هذا الأساس، تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج التنمية الجهوية:

وقد تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج التنمية الجهوية:

- ✓ **البرنامج الفرعي الاول "البرامج الجهوية للتنمية"** ويتضمن أربعة اهداف حدد لقيسها تسعة مؤشرات قياس اداء وتسهر على تحقيق أهدافه كل من الإدارة العامة للتنمية الجهوية والإدارة العامة للتقييم والمتابعة والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.
- ✓ **البرنامج الفرعي الثاني "التخطيط الجهوي ومساندة التنمية"** ويتضمن ثلاثة أهداف حدد لقيسها إحدى عشرة مؤشر قياس اداء وتسهر على تحقيق أهدافها لإدارة العامة للتنمية الجهوية والإدارة العامة للتقييم والمتابعة والمندوبية العامة للتنمية الجهوية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي وديوان تنمية الجنوب

2.1 خارطة البرنامج:



2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج.

- تم العمل في إطار تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية على:

- دعم الجهات الداخلية والمناطق الحدودية التي تشكو من ضعف المؤشرات التنموية بها وتدني بنيتها التحتية وغياب التجهيزات الجماعية الضرورية للشبابية منها والثقافية والصحية... وتبعاً لذلك تم اعتماد مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015 حسب الولايات (IDR) لتوزيع اعتمادات البرنامج تجسيدا لمبدأ التمييز الايجابي وسعياً للحد من التفاوت بين الجهات وضمان تنمية عادلة وتحسين ظروف العيش والتقليص من مستوى الفقر والبطالة.
- مراجعة بعض المقاييس والإجراءات المعتمدة في إطار البرنامج الجهوي للتنمية الواردة ضمن منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 6 أوت 2013 والمتعلق بالتسريع في تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية
- إعداد الخطوط المرجعية لإنجاز دراسة تقييمية للبرنامج بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

- وفي إطار مزيد تحسين التصرف في برنامج الحضائر الجهوية تم:

- العمل على تطبيق قرارات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جانفي 2016 حول الترفيع في المنح المسندة لعملة الحضائر التي تساوي الأجر الأدنى المضمون بما مكنهم من الانتفاع بنظام التغطية الاجتماعية ابتداء من غرة ماي 2016.
- تفعيل قرار إنهاء العمل ببرنامج الحضائر باعتباره من آليات التشغيل الهش.
- التنسيق بين مصالح المجالس الجهوية ومصالح الإدارة العامة للنهوض للاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية على تسوية ملفات العملة الذين تجاوز سنهم الـ 60 سنة بتمكينهم من منحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني.
- العمل على إيجاد آليات تسوية ملائمة لعملة الحضائر

- وفي إطار السعي لبعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل المحلي وذلك بإنجاز بنية أساسية منتجة وبنية أساسية وتجهيزات جماعية واحداث مشاريع فردية داخل عدد من المناطق ذات الحاجيات الخصوصية تم ضمن برنامج التنمية المندمجة

- برمجة إنجاز 90 مشروعا (القسط الأول 54 مشروعا والقسط الثاني 36 مشروعا) على مدى 5 سنوات بتكلفة جمالية قدرها 520 م د، وتتنوع مشاريع البرنامج على كامل الولايات منها 81,1% لفائدة الولايات الداخلية حيث تم تخصيص % 68,5 من مشاريع القسط الأول و % 100 من مشاريع القسط الثاني من برنامج التنمية المندمجة التي تشكو تأخرا في مؤشرات التنمية مقارنة بالجهات الساحلية

- برمجة قسط ثالث من برنامج التنمية المندمجة يشمل التدخل بـ 100 معتمدية بكلفة 1000 م د. ويتم حاليا تحديد قائمة المشاريع التي سيتم إدراجها ضمن البرنامج من طرف السلطات الجهوية المعنية

- إعادة هيكلة تموقع دواوين التنمية استعدادا لتنفيذ الباب 7 من الدستور المتعلق بإرساء للمركزية والحوكمة المحلية.

- استكمال مراحل إعداد المخطط الخماسي 2016-2020 والمخططات التنموية الجهوية.

- دفع الاستثمار بالجهات الداخلية من خلال تشخيص فرص الاستثمار وإنجاز الدراسات .

- المساهمة في بلورة محتوى مجلة الاستثمار

- الترويج للتراب الجهوي والتعريف بمختلف الإمكانيات الطبيعية المتاحة بالجهات مما ساعد تطوير وتنمين برامج التعاون الدولي اللامركزي.

1.3 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج (وبرنامج فرعي).

1.1.3 البرنامج الفرعي عدد 1 البرامج الجهوية للتنمية

البرنامج الجهوي للتنمية

- فتح اعتمادات تعهد بقيمة 334.4 مليون دينار واعتمادات دفع بقيمة 244.5 مليون دينار أي بنسبة 87% تعهد و124% دفع من جملة الاعتمادات المبرمجة بعنوان البرنامج لسنة 2016 وإعلام المجالس الجهوية بها
- طلب مد الوزارة بتقارير حول تقدم الانجاز المالي والمادي للمشاريع
- انجاز تقرير تلخيصي يبرز تقدم استهلاك الاعتمادات ونسبة الانجاز المالي والمادي للمشاريع إضافة الى تقييم النتائج المسجلة
- مكنت مختلف المشاريع المنجزة في إطار البرنامج الجهوي للتنمية الذي خصص له اعتمادات جمالية خلال سنوات 2011-2016 حوالي 1803 مليون دينار على مستوى التعهد وحوالي 1218 مليون دينار دفعا من تحسين ظروف العيش بمختلف الجهات وخاصة بالمناطق الداخلية والحدودية حيث ساهمت في:
 - ✓ انجاز 3131,3 كلم من الطرقات والمسالك
 - ✓ تزويد قرابة 85 ألف عائلة بالماء الصالح للشرب
 - ✓ توفير التنوير العمومي لأكثر من 3495 منطقة ريفية
 - ✓ تزويد حوالي 18 ألف عائلة بالإتارة المنزلية
 - ✓ تحسين 67 ألف مسكن لفائدة العائلات المعوزة وذوي الدخل المحدود
 - ✓ إعانة حوالي 79 ألف شاب لبعث مشاريع جديدة أو تكملة لتغطية الخطة التمويلية لمشروع أو المساهمة في رأس مال المشاريع المنجزة في نطاق الإقتصاد الاجتماعي والتضامني
 - ✓ تمكين أكثر من 12 ألف شاب من متابعة دورات في التكوين المهني في مختلف الاختصاصات وتغطية مصاريف مراكز التكوين في الصناعات التقليدية المحالة للإتحاد الوطني للمرأة

✓ إحداء 45 فضاء صناعي بمختلف الولايات وبصدد انجاز 30 فضاء صناعي مبرمج منذ سنة 2012

✓ المساهمة في انجاز وتهيئة وصيانة العديد من المنشآت الرياضية والشبابية والصحية .

✓ تخصيص اعتمادات بحوالي 40 مليون دينار في إطار المساهمة في تطهير وتصريف مياه الأمطار في العديد من مناطق البلاد

بناء وتجهيز وتهيئة العديد من مقرات المجالس القروية والفضاءات الصناعية

برنامج الحضائر الجهوية

• مواصلة التحكم في برنامج الحضائر الجهوية من خلال متابعة تجسيم المنشور عدد 01 الصادر بتاريخ 02 جانفي 2015 وتوصيات جلسة العمل الوزارية بتاريخ 22 افريل 2015 والتي تهدف الى مزيد التحكم في عدد عملة الحضائر .

• حذف عملة الحضائر ممن لهم مورد رزق آخر

• حذف عملة الحضائر الذين تم انتدابهم بالوظيفة العمومية

• إجراء تشخيص مدقق للمنتفعين بألية الحضائر وحصر القوائم النهائية بالتنسيق مع السادة الولاية.

• معالجة ملفات عملة الحضائر التي ترد علينا من الولايات على غرار التغطية الاجتماعية والعملة الذين تجاوزوا 65 سنة ومختلف العمليات التي تتعلق بصرف منح عملة الحضائر

• تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة.

• مواصلة التصرف في ملفات عملة الحضائر

برنامج التنمية المندمجة

تم إلى غاية 31 ديسمبر 2016 بلوغ النسب التالية (مؤشرات قيس الأداء)

✓ نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة 43,8 %،

✓ نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية التجهيزات الجماعية 70,4 %،

✓ إجمالي مواطن الشغل المحدثة 6504، منها 696 لفائدة حاملي الشهادات العليا.

ومن أبرز النتائج الكمية المسجلة ما يلي:

✓ إحداء 2687 مشروع فردي منتج مكنت من توفير 6504 مواطن شغل منها 696 لفائدة حاملي

الشهائد العليا (1932 مشروع ضمن القسط الأول مكنت من توفير 4849 مواطن شغل منها 514

لفائدة حاملي الشهادات العليا و 755 مشروع ضمن القسط الثاني مكنت من توفير 1655 موطن شغل منها 182 لفائدة حاملي الشهادات العليا)

✓ الإنتهاء من تكوين 2889 منتفع من بين 3441 تم في شأنهم إبرام 319 عقد تكوين بمبلغ جملي قدره 4250 م.د.ت وتخص مجالات مختلفة من أهمها الصناعات التقليدية والفلاحة

✓ إحداث 25 بئر عميقة وتهيئة 355 هك من المناطق السقوية وتهيئة 21 هك من المناطق الصناعية وبناء 10 مناطق حرفية وبناء 19 محلا صناعيا وبناء فضاءات إقتصادية وأسواق (5) وبناء 3 مراكز لتجميع المنتوجات الفلاحية وتأهيل عين إستشفائية (1) وبناء مركز نداء ومركز عمل عن بعد، وتهيئة وتعبيد 623,3 كلم من المسالك والطرق وتركيـز 1769 نقطة إضاءة وتصريف المياه المستعملة على طول 49,1 كلم وتزويد 5088 عائلة بالماء الصالح للشرب وبناء منشآت ثقافية وشبابية وطفولة (33) وبناء مراكز للصحة الأساسية (26) وبناء منشآت رياضية (37) وتهيئة 6 مناطق خضراء وترميم 6 معالم أثرية.

✓ الإنتهاء من إنجاز دراسة التقييم النصف المرحلي لبرنامج التنمية المندمجة.

البرنامج الفرعي عدد 2 التخطيط الجهوي ومساندة التنمية

إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

تمّ خلال سنة 2016 في مجال التخطيط والإحصائيات القيام بالأنشطة التالية:

✓ أشغال إعداد ومتابعة المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020:

تركز نشاط الدواوين في مجال التخطيط وخاصة في مستوى الإدارات الجهوية للتنمية على استكمال مراحل إعداد المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 على المستوى الجهوي في إطار من التعاون والمساندة الفنية من قبل خبراء مختصين وبمشاركة موسعة للمتدخلين المحليين والجهويين لتحديد رؤية استراتيجية للتنمية بولايات الإقليم وهو ما مكن من تطوير آليات التخطيط باعتماد آلية التخطيط الإستراتيجي والتشاركي. وفي هذا الإطار تم:

- عقد جلسات عمل بوزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي تم خلالها استعراض المقترحات الجهوية من المشاريع والبرامج المتواصلة والجديدة وإجراء مقارنات أولية مع المقترحات القطاعية،
- التنسيق مع الوزارة في مجال الصياغة النهائية للتقارير التأليفية للمخطط على الصعيد الجهوي للولايات مع إبراز برنامج الإستثمار وقائمة المشاريع المقترحة وخاصة منها المشاريع المهيكلة،
- إعداد ملخصات للتقارير التأليفية للمخطط وفقا لأنموذج موحد تضمن بالخصوص:

- تقييم وتشخيص الوضع التنموي بالولاية خلال الفترة 2011-2015،
- الرؤية المستقبلية للتنمية خلال الفترة 2016-2020: السياسات والبرامج،
- برنامج الإستثمار وأهم المشاريع المهيكلية.

✓ متابعة المشاريع والبرامج العمومية:

✓ متابعة تقدم تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية المقررة خلال الفترة 2010 - 2015 والمبرمجة ضمن المخطط التنموي للفترة 2016 - 2020

✓ إعداد تقارير حول الوضع التنموي بالولايات تتضمن تقديم الولاية وإنجازات الفترة (2011-2016) حسب القطاعات والسنوات وأهم المشاريع المنجزة وأهم المشاريع المعطلة والإشكاليات التنموية للولايات.

✓ الشروع في الإعداد لبناء مقر الإدارة الجهوية للتنمية بسيدي بوزيد والمقر الإجتماعي لديوان تنمية الوسط الغربي

✓ الانتهاء من اعداد الدراسة الاستراتيجية حول آفاق التنمية بالجنوب 2015-2035:

تم الانتهاء من اعداد الدراسة الاستراتيجية حول آفاق التنمية بالجنوب 2015-2035 في إطار مشروع التعاون التونسي الياباني مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في شهر ديسمبر 2015، وقامت الوزارة بالتعاون مع الوكالة اليابانية المذكورة بتنظيم يوم إعلامي حول هذه الدراسة بتاريخ 16 مارس 2016 بتونس وتم خلال هذه التظاهرة تقديم أهم نتائج الدراسة وإمكانيات وآفاق وضعها حيز التنفيذ بصفة تدريجية ومرحلية في إطار المخططات التنموية القادمة انطلاقا من مخطط التنمية 2016-2020.

✓ الإحصائيات

✓ إعداد الوثائق الإحصائية "الولايات بالأرقام" لسنة 2015 والتي تتضمن معطيات عامة ومعطيات ديموغرافية ومعطيات حول البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية ومعطيات حول قطاعات الإنتاج وطباعتها وتوزيعها على الهياكل المعنية وطبعتها وتوزيعها على مختلف المصالح والوزارات والهياكل على المستوى الوطني والجهوي،

✓ تركيز منظومة قاعدة المعلومات "STATISTICS DATA" بديوان تنمية الشمال الغربي

✓ إعداد الوثيقة الإحصائية "المعتمدية في أرقام" لمعتمديات قابس الجنوبية، الفوار، أجيم، سيدي مخلوف لسنة 2014 ولمعتمديات تمغزة، حزوة، ذهبية، رمادة، مارث، دوز الشمالية، القطار والمظيلة لسنة 2015 وذلك قصد توفير المزيد من المعطيات لإبراز الخصوصيات والإمكانيات والموارد على الصعيد المحلي

✓ الشروع في تركيز منظومة المعلومات الجهوية بإقليم الوسط SIR ومنظومة مؤشرات التنمية الجهوية بالقصرين SIDR

✚ مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار:

❖ في مجال مساندة التنمية

تتلخص أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2016 في مجال مساندة التنمية في تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص وإنجاز ما يتعين من دراسات قطاعية واستراتيجية ووضع نتائجها على ذمة مستحقيها وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وتصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل ورقية سمعية بصرية للتسويق الجهوي وعقد ومتابعة والمساهمة في تنفيذ اتفاقيات التعاون المبرمة سواء منها مع الجهات والأطراف الدولية ضمن آلية التعاون الدولي اللامركزي أو مع الجمعيات والمنظمات

* ديوان تنمية الوسط الغربي

✓ إعداد دراسة حول قطاع النسيج بولاية القصرين بهدف البحث في الإشكاليات والصعوبات التي تعترض المستثمرين بهذا القطاع بالجهة واقترح سبل تجاوزها لتطوير هذا القطاع بولاية القصرين بصفة أخص وبإقليم الوسط الغربي بصفة أشمل.

✓ دراسة وإبداء الرأي في محتوى تقارير المرحلة الثالثة من "دراسة المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية" كل من ولايتي سيدي بوزيد والقصرين في أفق 2030.

✓ المشاركة في إعداد ومتابعة وتقييم البرامج الخصوصية بولايات الإقليم وخاصة منها البرنامج الجهوي للتنمية وبرامج التنمية المندمجة في قسطها الأول والثاني بولايات إقليم الوسط الغربي فضلا عن المساهمة في الأشغال المتعلقة بإنجاز دراسة حول التقييم نصف المرحلي للقسط الأول لبرنامج التنمية المندمجة بالإضافة إلى المشاركة في أشغال جلسات عمل اللجنة الوطنية لقيادة هذا البرنامج للنظر والمصادقة على مكونات المشاريع المقترحة وعرض ومناقشة الإشكالات المتعلقة ببعض العناصر من حيث الإستغلال والتجهيز وتوفير الموارد البشرية اللازمة لها .

✓ المشاركة في متابعة وتنفيذ اتفاقيات التعاون المبرمة مع الأطراف والجهات والمنظمات الدولية من ذلك:

• مواصلة التنسيق والمساهمة في إنجاز مشروع التعاون حول مبادرات دفع التشغيل في مجال الإقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزء الخاص بولايتي القصرين وسيدي بوزيد (مقترح يتضمن ولايات كل من القصرين، سيدي بوزيد، المهديّة، جندوبة) بالشراكة مع بعض الجمعيات الأوروبية على غرار COSPE و iesMed وذلك إثر موافقة الإتحاد الأوروبي على تمويل هذا المشروع بقيمة حوالي 1 مليون يورو والذي يمتد على فترة ثلاث سنوات 2014-2018

• المشاركة في برمجة وتنفيذ ومتابعة مشروع " دعم اللامركزية بتونس " Appui à la Régionalisation " ART- المحدث من قبل وكالة التعاون الفني الألماني ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

- المشاركة في جلسات العمل بولايتي سيدي بوزيد والقصرين حول الإعداد لتنفيذ برنامج "دعم انطلاق المبادرة الجهوية لمساندة التنمية الاقتصادية المستدامة IRADA المنتزل في إطار التعاون بين الإتحاد الأوروبي والجانب التونسي الممثل في وزارتي التنمية والاستثمار والتعاون الدولي و وزارة التكوين المهني والتشغيل.
- المشاركة في تنفيذ ومتابعة عناصر اتفاقية التعاون المبرمة مع المكتب الدولي للشغل BIT في إطار البرنامج النموذجي لدعم المشاريع ذات القدرة التشغيلية العالية المدرج ضمن برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم الجهات الداخلية.
- المشاركة في أشغال عمل ممثلين عن بعثة الإتحاد الأوروبي في تونس في تحديد برنامج مندمج لدعم التنمية المحلية بولاية القصرين علما وأن هذا البرنامج ينجز في نطاق التعاون التونسي مع الإتحاد الأوروبي.
- المشاركة في الأشغال المتعلقة بالتعاون التونسي السويسري سواء حول إدراج عنصر المخاطر المناخية والبيئة والكوارث الطبيعية في مرحلة إنجاز البرامج والمشاريع " وذلك في إطار تنفيذ " برنامج المياه بالقصرين" ومشروع النفاذ إلى أسواق المنتجات الغذائية 'POMPAT'، و دراسة السبل المتاحة لتوحيد وتركيز قاعدة المعطيات التي تهتم المؤشرات المتعلقة بالموائد المائية بولاية القصرين في ظل التغييرات المناخية التي تشهدها البلاد.
- المشاركة في الأشغال المتعلقة بدعم التنمية المحلية المنتظم في إطار التعاون التونسي الكوري، فضلا عن تمثيل تونس في تبادل الخبرات ضمن دورة تكوينية دولية انتظمت بكوريا الجنوبية (من 13 جوان 2016 إلى غاية 03 جويلية 2016) حول " دعم القدرات من اجل التنشيط المحلي
- ✓ مواصلة تحيين المحامل الترويجية الخاصة بولايات إقليم الوسط الغربي وذلك في إطار التسويق لهذه الجهات.
- ✓ مواصلة تحيين موقع واب الديوان الذي يمثل بوابة خدماتية وتسويقية مفتوحة لكافة المستعملين وطالبي الخدمات.
- ✓ الإحاطة ببعض الجمعيات في مجال عملها لدفع العمل التنموي بالجهة ومشاركة المجتمع المدني في عديد الأنشطة التنموية على غرار المشاركة في أشغال لقاء تشاركي مع مختلف الفاعلين الجهويين في العمل التنموي من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني حول سبل التواصل والعمل المشترك بين المجتمع المدني والإدارات العمومية بولاية القصرين والمشاركة في أشغال حلقات نقاش حول واقع التنمية بمعتمدية فريانة.
- ✓ المشاركة في تأثيث وتنشيم بعض الصالونات والمعارض والمهرجان، على غرار الصالون الوطني للمؤسسة في دورته السابعة المنتظم بولاية صفاقس والمهرجان الوطني للفتق بمعتمدية ماجل بالعباس ومهرجان التفاح بمعتمدية سبيبة من ولاية القصرين، في جوانبها الاقتصادية والتسويقية والتكوينية (من ندوات

ودراسات) ومواكبة بعض الملتقيات المنتظمة بالمناسبة بما يمثل مجالاً هاماً لمزيد دعم نسق العمل التنموي والتسويق إلى جهات إقليم الوسط الغربي بالتعريف بالإمكانيات ومجالات الاستثمار المتوفرة بها.

* ديوان تنمية الجنوب

- شمل نشاط الديوان في مجال مساندة التنمية والتقييم والتعاون الفني خلال سنة 2016 الميادين التالية:
- مشروع تنمية وتطوير قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين (في إطار التعاون مع الأطراف الإيطالية)
 - مشروع التعاون مع الأطراف السويسرية في إطار " المبادرة السويسرية للتشغيل ودعم الاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالمناطق الريفية " مواكبة أشغال المائدة المستديرة الإقتصادية بولاية مدينين في إطار التعاون مع الأطراف السويسرية
 - "مشروع دعم الحوكمة البيئية المحلية للأنشطة الصناعية بقباس ": الممول من طرف الإتحاد الأوروبي
 - "مشروع تعزيز ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي": في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس الممول من طرف حكومة اليابان والذي يهدف إلى تعزيز مناخ ريادة الأعمال و تطوير المؤسسات بولايات مدينين وتطاوين وقبلي وتوزر من خلال الدعم الفني لهياكل الإحاطة والمساندة والتمويل وذلك لحفز روح المبادرة لدى الشباب ووضع آليات للتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة بالجهة في مجال دفع التشغيل والنهوض بالإستثمار الخاص.

* ديوان تنمية الشمال الغربي

- مواكبة ورشات العمل حول برنامج دعم قدرات المجالس الجهوية لولايات الإقليم في مجال حوكمة التنمية الجهوية التي تم تنظيمها في إطار دعم التنمية الجهوية ARTII المنجز من طرف وزارة الإشراف والوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ وقد تم خلال هذه الورشات تحديد المحتوى التفصيلي لهذا البرنامج بصفة تشاركية مع مختلف الفاعلين على المستوى الجهوي

❖ النهوض بالاستثمار الخاص:

في مجال النهوض بالاستثمار الخاص تركزت مجهودات الدواوين خلال سنة 2016 على مواصلة القيام بدراسات الجدوى وتوجيه الباعثين بالإضافة إلى المشاركة في تنظيم ومواكبة عدد من الندوات واللقاءات والجلسات ذات الإهتمام بالإستثمار والشراكة ومتابعة المؤسسات في مختلف مراحلها والإحاطة بالباعثين ودراسة ومتابعة تمويل وإنجاز المشاريع.

وفي هذا الإطار بلغ عدد المشاريع المدروسة سنة 2016 بديوان تنمية الوسط الغربي حوالي 215 مشروع من المؤمل أن توفر ما يفوق 806 موطن شغل قار كما ساهم الديوان عبر مرافقة الباعثين الوافدين على

مصالحه خلال سنة 2016 في تقديم الإحاطة والمساندة لهم في مختلف مراحل المشروع ودعمهم وتوجيههم لتجاوز الصعوبات المعترضة بالتنسيق مع بقية الهياكل المساندة الأخرى، حيث شملت الخدمات 1892 باعثا من جهة أخرى واصل الديوان عبر إدارته الجهوية للتنمية الإشراف على أشغال اللجان الجهوية المكلفة بالنظر في مطالب الراغبين في الإنتفاع بتدخلات آلية إعتقاد الممولة عن طريق موارد البرنامج الجهوي للتنمية قصد مساعدتهم على توفير التمويلات الضرورية لتجسيم مشاريعهم الفردية والتي حظيت مسبقا بإشعار التمويل من قبل البنك التونسي للتضامن، حيث تم خلال سنة 2016 الموافقة على 828 مشروعا أما ديوان تنمية الشمال الغربي فقد تولى خلال سنة 2016 إستقبال حوالي 570 باعثا محتملا حيث تم تقديم المعلومات والخدمات المطلوبة والمتمثلة خاصة في توجيه الباعثين وتوفير المعلومة الإقتصادية، بلورة فكرة المشروع، تكوين ملف متعلق بدراسة فنية وإقتصادية للمشروع (وثائق إدارية، فاتورات تقديرية...)، مصادر التمويل والإمتيازات، المقاسم الصناعية والمحلات الشاغرة...

كما تولت مصالح الديوان خلال هذه الفترة إعداد 79 دراسة فنية وإقتصادية منها 64 دراسة لمشاريع جديدة بلغ حجم إستثماراتها حوالي 53,94 مليون دينار ستمكن من إحداث قرابة 579 موطن شغل وتعيين 15 دراسة قدرت كلفة إستثماراتها الجمالية بـ 6,77 مليون دينار ستمكن من إحداث قرابة 158 موطن شغل.

أما بديوان تنمية الجنوب فقد حظيت مشاريع المهن الصغرى بالمجهود الأوفر في الدراسة والتمويل والإنجاز كما تابع الديوان بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي تنفيذ أنشطة "مشروع خلق فرص العمل وبعث المشاريع بولايتي مدنين وتطاوين" في بداية سنة 2016 والذي يهدف إلى تيسير إدماج الشباب العاطل عن العمل في سوق الشغل ودفع المبادرة الخاصة ولسيما لدى الباعثين الشبان وخلق المشاريع بالجهة. وتم في هذا الإطار إنجاز ومتابعة برنامج "إنجح مشروع" الذي تمتع من خلاله 90 باعثا من ولايتي مدنين وتطاوين بتكوين في مجال بعث وتسيير المؤسسات كما تم تمويل 32 مشروعا (من ضمن 90 ملفا) وذلك في شكل منح.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

قدرت الإعتمادات التي تم صرفها لبرنامج التنمية الجهوية بعنوان سنة 2016 بحوالي 473,450 م.د مقابل 481,638 م.د كتقديرات أي بنسبة انجاز 98%.

1.1.3 نفقات التصرف

- على مستوى التأجير العمومي

مثلت اعتمادات التأجير العمومي 87,7% من جملة نفقات التصرف وقد بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2016 حوالي 14,5 م.د أي بنسبة انجاز فاقت 103% مقارنة بالإعتمادات المرصودة.

- على مستوى وسائل المصالح

بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2016 ما قدره 1,769 م.د أي بنسبة انجاز بلغت 100%.

هذا ومثلت اعتمادات وسائل المصالح 10,7% من جملة نفقات التصرف.

2.1.3 نفقات التنمية

- على مستوى التمويل العمومي

بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2016 حوالي 444,4 م.د مقابل قرابة 435,6 م.د كتقديرات أي بنسبة انجاز تقدر بـ 102%.

- على مستوى القروض الخارجية الموضفة

بلغت نسبة الإنجاز قرابة 42% من جملة الاعتمادات المرصودة حيث تم صرف حوالي 12,541 م.د مقابل 30 م.د تم رصدها للغرض.

جدول عدد 1:

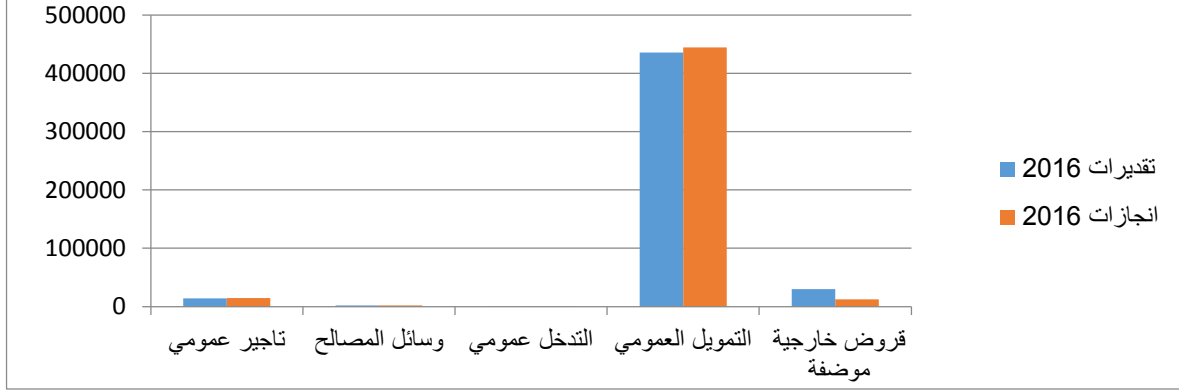
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب أ.د.

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2015		إجازات 2016 (2)	تقديرات (ق.م الأصلي) 2016(1)	بيان النفقات
نسبة الإنجاز (1)/(2)	المبلغ (2) - (1)			
%103	-430	16 516	16 087	نفقات التصرف
%103	-436	14 486	14 050	التأجير العمومي
%100	0	1 769	1 769	وسائل المصالح
%98	6	262	268	التدخل العمومي
%98	8 617	456 934	465 551	نفقات التنمية
-	-	-	-	استثمارات مباشرة
-	-	-	-	على الميزانية
-	-	-	-	على القروض الخارجية
%102	8 617	456 934	465 551	تمويل العمومي
%102	-8 842	444 393	435 551	على الميزانية
%42	17 459	12 541	30 000	قروض خارجية موظفة
%98	8 187	473 450	481 638	المجموع العام

رسم بياني عدد 1:

مقارنة تقديرات وانجازات ميزانية برنامج التنمية الجعوية
لسنة 2016 التوزيع حسب طبيعة النفقة (أع الدفع)



جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

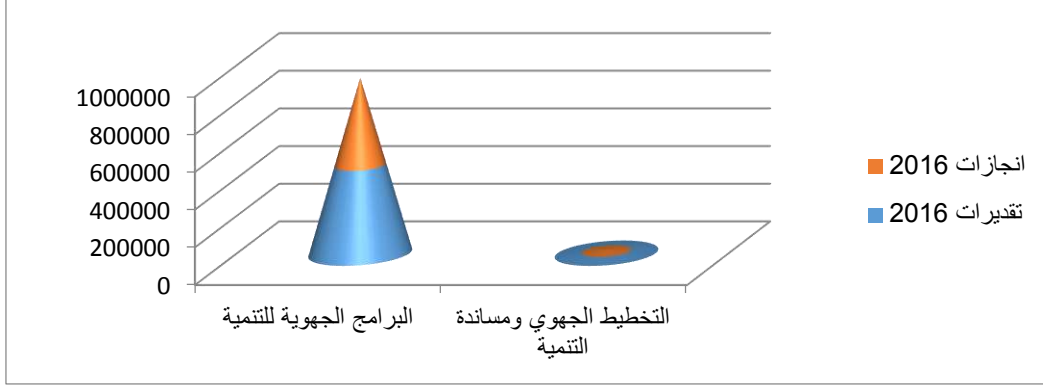
بحساب أ.د.

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان البرامج الفرعية
نسبة الإنجاز % (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)	2016 (2)	(ق.م. الأصلي) 2016	
99 %	6 887	463 167	470 054	البرنامج الفرعي 1-1: البرامج الجهوية للتنمية
89%	1300	10 284	11 584	البرنامج الفرعي 1-2: التخطيط الجهوي ومساندة التنمية
98%	8 187	473 450	481 638	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد2

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية

لسنة 2016



2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

البرنامج الفرعي عدد 1 البرامج الجهوية للتنمية

الهدف 1.1.2 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه

- **تقديم الهدف:** يشمل تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه، تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر والتسريع في فتح الاعتمادات لفائدة الولايات والحرص على الرفع في نسبة الاستهلاك الفعلي للاعتمادات وإعداد تقارير لمتابعة تقدم تنفيذ البرنامج بصفة دورية وذلك لحوصلة النتائج وجرد النقائص المتعلقة بالبرنامج قصد ايجاد الحلول الملائمة لتجاوزها.

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016
المؤشر عدد 1.1.1.2: تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر.	نسبة مئوية	15-	7-	47%	-11	-6.5	43
المؤشر 2.1.1.2 نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة	نسبة مئوية	100	107	107	95	91,7	96
المؤشر 1.1.2.3 نسبة الاستهلاك الفعلي على مستوى التعهد	نسبة مئوية	65	44	68	40	76	108
المؤشر 1.1.2.4 إعداد تقارير متابعة ثلاثية	عدد	48	48	100	48	48	100

الهدف 2.1.2 . بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة (PDI):

تقديم الهدف : بعث حركية إقتصادية محلية بتثمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية بما يسمح بتثبيت المتساكنين في مناطقهم من خلال توفير فرص شغل وتحقيق التنمية المستدامة ودعم التشغيل بالجهات عبر النهوض بالتشغيل المحلي باستحثاث نسق إحداث المشاريع والتشجيع على العمل المستقل انطلاقا من الخصوصيات المحلية والجهوية، علاوة على تعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط بإنجاز التجهيزات الجماعية ودعم البنية الأساسية وفقا للحاجيات المحلية..

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016
المؤشر عدد 1.1.1.2: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة	نسبة مئوية	48,3	30,7	64,6	50,1	43,8	87,4
المؤشر 2.1.1.2 نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتحصينات الجماعية	نسبة مئوية	60,5	54,3	98,0	73,7	70,4	95,5
المؤشر 1.1.2. عدد مواطن الشغل المحدث سنويا	عدد	9531	5425	56,	10498	6504	62,0

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط الجهوي ومساندة التنمية

الهدف 1.3.3: إرساء منهجية للتخطيط الجهوي والمحلي وتحسين قاعدة الإحصائيات تقديم الهدف:

- تطوير تقنيات التخطيط الجهوي وضبط مناهج إعداد الإستراتيجيات التنموية وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة وللأفاق والإمكانيات المتوفرة لدعم التنمية بالجهات.
- إعطاء المنظومة الإحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا وتحسين قاعدة الإحصائيات الجهوية.

نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)	إنجازات سنة 2016 (2)	تقديرات سنة 2016 (1)	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
0	0	29	تقرير	المؤشر 1.1.3.3 إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي
100	108	108	تقرير	المؤشر 2.1.3.3 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية
85,5	47	55	تقرير	المؤشر 3.1.3.3 إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات
92,9	26	28	نشرية	المؤشر 4.1.3.3 إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة

الهدف 2.3.3: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار

تقديم الهدف: الاحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الإستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي وتثمين برامج التعاون الدولي اللامركزي.

نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)	إنجازات سنة 2016 (2)	تقديرات سنة 2016 (1)	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
128,8	644	500	عدد	المؤشر 1.2.3.3 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية
47,9	38,3	80	نسبة (%)	المؤشر 2.2.3.3 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات
51,7	15	29	عدد	المؤشر 3.2.3.3 آليات التسويق الجهوي
75,6	68	90	نسبة (%)	المؤشر 4.2.3.3 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي

*تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2016:

▪ الهدف 1.1.2 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه

المؤشر 1.1.2.3 نسبة تراجع عدد عملة الحضائر الجهوية

في سنة 2016 تم تحقيق نسبة 43% من الهدف المبرمج حيث انخفض العدد الجملي لعملة الحضائر من 59,1 ألف إلى 55,2 ألف مسجلا نسبة انخفاض بـ 6,5% عوضا عن 11% وذلك نظرا لعدد الأسباب والتمثلة في عدم تفعيل قرار المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 25 جانفي 2016 والمتعلق بالتعمق في مختلف بقية آليات التسوية الملائمة خاصة لحاملي الشهادات العليا خلال فترة المخطط التنموي 2016-2020 بما يمكن من غلق الملف نهائيا (تكوين قبل الإدماج-الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني...) وعدم تفعيل قرارات جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 22 أفريل 2015 في خصوص تمكين من تفوق أعمارهم 60 سنة من منحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وإخراجهم نهائيا من منظومة الحضائر والتي انطلقت فعليا بداية من مارس 2016 بالاضافة الى الضغوطات المتتالية من هذا الصنف من والتي تحول دون اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالقطع مع هذا النوع من العمل الهش.

▪ المؤشر 1.2.2.3 نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 96% مقارنة بتقديرات 2016 حيث بلغت نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة ضمن عنصر تحسين ظروف العيش في سنة 2016 حوالي 92% عوضا عن 95% مبرمجة ويعود ذلك الى جملة من الأسباب من أهمها:

- ورود بعض طلبات فتح الاعتمادات بعد الأجال القانونية المخصصة لذلك
- عدم توفر بطاقات المشاريع والقائمت التقديرية مؤشر عليها من قبل المصالح الفنية المختصة بالنسبة لبعض المشاريع المتعلقة بتحسين ظروف العيش (الماء الصالح للشرب، البيئة وتحسين المحيط، الإنارة...)،
- غياب هيكلية التمويل والموافقة المبدئية لصندوق القروض بالنسبة للمشاريع المتعلقة خاصة بعنصر الطرقات والتي تقع داخل المناطق البلدية باعتبار وأن مساهمة البرنامج الجهوي للتنمية تقتصر على توفير التمويل الذاتي بالنسبة للمشاريع المدرجة ضمن مخططات الإستثمار الخاصة بالبلديات والمجالس القروية،
- ورود بعض المشاريع التي لا تتدرج ضمن تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية
- وجود بعض الاعتمادات التي لم يرد بشأنها طلبات فتح من قبل الولايات،

▪ المؤشر عدد 2.2.2.3 نسبة الاستهلاك الفعلي على مستوى التعهد لاعتمادات

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 108% مقارنة بالمبرمج وذلك نظرا لارتفاع نسق إنجاز المشاريع المدرجة ضمن البرنامج بالإضافة الى المتابعة للصيقة التي اعتمدها الوزارة لحث الجهات على إنجاز المشاريع والاستجابة لتوجهات الدولة في هذا المجال وخاصة عن طريق متابعة منظومة "ادب" وبالتالي ارتفع نسق استهلاك الاعتمادات.

الهدف 2.1.2. بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة (PDI):

المؤشر 1.2.1.2: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة

- تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 87,4% لإنجاز العناصر التالية: الآبار العميقة وكهربية وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية وبناء محلات صناعية ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- إشكاليات عقارية (تقويت أو تخصيص أو تغيير صبغة أراضي)
- إشكاليات ناجمة عن إعتراضات للمطالبة بتغيير مواقع إنجاز بعض العناصر
- تأخير في إنجاز الدراسات وإستكمال طلبات العروض
- إلغاء وفسخ عدد من الصفقات.

المؤشر 2.2.1.2: نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية

- تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 95,5% لإنجاز العناصر التالية: الطرقات والمسالك والتتوير والتطهير والمنشآت الثقافية والشبابية والطفولة وعنصر التكوين ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- إشكاليات عقارية (تقويت أو تخصيص أو تغيير صبغة أراضي)
- إشكاليات ناجمة عن إعتراضات للمطالبة بتغيير مواقع إنجاز بعض العناصر
- تأخير في إنجاز الدراسات وإستكمال طلبات العروض

كما أن نسق تنفيذ مشاريع برنامج التنمية المندمجة (القسط الأول والقسط الثاني) لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى تأخير في إنجاز عناصر مرتبطة بإنجاز عناصر أخرى (تهيئة المناطق السقوية مرتبطة بحفر الآبار العميقة) وإشكاليات عقارية وتأخير في إنجاز الدراسات.

المؤشر 3.2.1.2: عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

- تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 62 % إلى غاية 31-12-2016 حيث تم إحداث 2687 مشروع فردي مكنت من توفير 6504 موطن شغل عوضا عن 10498 مبرمجة سنة 2016 ويعود ذلك إلى عزوف الشباب على بعث المشاريع الفردية.

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط الجهوي ومساندة التنمية

الهدف 1.3.3: إرساء منهجية للتخطيط الجهوي والمحلي وتحسين قاعدة الإحصائيات

المؤشر 1.1.3.3 إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي

لم يتم تسجيل أي تقدم في نسبة الانجاز اعتبارا لتأخر المصادقة على المخطط التنموي 2016-2020 وعدم وضوح الرؤية حول المشاريع المقررة نهائيا بالمخطط الجهوي للتنمية ولذلك فإن أشغال متابعة وتقييم إنجازات هذا المخطط لم تنطلق بعد.

المؤشر 2.1.3.3 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية

تم تحقيق اهداف المؤشر بنسبة 100 % حيث تم اعداد تقارير المتابعة الثلاثية بالولايات وعلى مستوى مختلف الاقاليم (يتضمن متابعة انجاز المشاريع العمومية حسب مختلف مراحل تقدمها (مشاريع منجزة، بصدد الإنجاز، بصدد طلب العروض وبصدد الدراسة) وخاصة متابعة المشاريع التي تواجه صعوبات في التنفيذ.

المؤشر 3.1.3.3 إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 85,5% بالنسبة لـ 55 مذكرة مبرمجة حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات ويعود ذلك لـ:

✓ عدم اعداد التقرير الإقليمي لديوان تنمية الوسط الغربي وذلك لإشكاليات فنية تتعلق بعدم تطابق المحتوى الجهوي لولاية واخرى حيث تم ضبط تبويب موحد للتقارير الجهوية بغية تسهيل عملية اعداد التقرير الاقليمي لكل سداسية مستقبلا.

✓ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 50 % بالنسبة لـ 10 تقارير سداسية مبرمجة حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي بكل ولاية وبالإقليم بالنسبة لديوان تنمية الشمال الغربي

المؤشر 4.1.3.3 إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 92,9 % بالنسبة لـ 28 نشرية مبرمجة وتعتبر نسبة هامة رغم ارتباط هذا العمل بمدى تعاون الهياكل والادارات والمصالح الجهوية في مستوى توفير المعطيات الاحصائية القطاعية الجهوية.

الهدف 2.2.2: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار

المؤشر 1.2.3.3 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية

تم تسجيل نسبة إنجاز لدراسات الجدوى الاقتصادية تقدر بـ 128,8 % وذلك لعدة أسباب نذكر منها بالخصوص:

- التسهيلات العديدة التي وقع إقرارها للمشاريع من خلال إحداث آليات "إعتماد الإنطلاق1" و "إعتماد الإنطلاق 2" لفائدة المشاريع الصغرى و المتوسطة والتي ساهمت في توفير التمويل الذاتي لفائدة الباعثين الشبان مما أدى إلى حركية هامة بالنسبة لهذه النوعية من المشاريع.
- تركيز جل مشاريع التعاون الدولي على تمويل ومصاحبة المشاريع الصغرى.
- عزوف البنوك التجارية عن تمويل المشاريع ذات الحجم الكبير والمتوسط.

المؤشر 2.2.3.3 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 47,9% ويعود ذلك لجملة من الأسباب من أهمها:

- تأجيل إنجاز بعض الدراسات المبرمجة نظرا لكثافة الأنشطة المختلفة للدواوين
- اعتماد الصبغة التشاركية في إعداد بعض الدراسات التي تشمل تشريك المستوى المحلي والجهوي لكافة الفاعلين بالجهة في كل مرحلة، وهذه العملية تتطلب متسعا من الوقت لا يمكن التحكم فيه بدقة وهو ما أثر على نسق اتمام هذه الدراسات.
- طول المدة التي تستغرقها إعداد ضوابط المهمة باعتبار اعتماد تشريك الجهات المعنية بالدراسات في بلورتها
- نسق إعداد مراحل ما قبل طلب العروض لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك إلى:
 - صعوبة التنسيق بين المتطلبات الفنية والإدارية في مستوى إعداد كراس الشروط.
 - طول إجراءات عملية فرز العروض الفنية.

المؤشر 3.2.3.3 آليات التسويق الجهوي

تم إعداد 15 وثيقة ترويجية للولايات الراجعة بالنظر لدواوين التنمية بولايات الجنوب والشمال الغربي والوسط الغربي أي تحقيق نسبة إنجاز 51,7 % مقارنة بما تم برمجته لسنة 2016 . ويعود ذلك لعدم إنجاز التقارير المبرمجة بالنسبة للمندوبية العامة للتنمية الجهوية باعتبار انه تم خلال سنة 2016 الشروع في إعداد مخطط إستراتيجي متكامل للتسويق الترابي للجهات وهو بصدد الإعداد والذي من ضمن عناصره رؤية جديدة لتطوير الوثائق الترويجية لولايات إقليمي الشمال والوسط الشرقي لمزيد التعريف بخصوصيات وإمكانيات الجهات وإبراز المجالات الواعدة والمنظومات الاقتصادية التي يمكن تطويرها بكل جهة.

المؤشر 4.2.3.3 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي

تم تسجيل نسبة إنجاز بـ 75,6% من جملة الاتفاقيات التي تمت برمجتها وتختلف هذه النسبة من ديوان الى اخر.

4- النتائج المستقبلية لتحسين الأداء:

المقترحات لتدارك الإشكاليات	الإشكاليات
إيجاد حلول بديلة لهذا البرنامج للقضاء على أشكال آليات العمل الهش الذي يستنزف ميزانية الدولة دون جدوى اقتصادية	الضغوطات التي يتعرض لها برنامج الحضائر الجهوية مما يعيق عمليات التحكم في هذا البرنامج
انجاز دراسة تقييمية للبرنامج وتحيين المنشور المنظم له	تأخر بعض الولايات في إرسال برامج الاستعمال الخاص بهم.
	- عدم إلتزام العديد من الولايات بمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 06 أوت 2013، والمتعلقة بمد مصالح الوزارة بتقارير حول مدى تقدم الإنجاز المادي والمالي للبرنامج الجهوي للتنمية بصفة شهرية
	- نسبة استهلاك الاعتمادات الفعلي للبرنامج الجهوي للتنمية على مستوى التعهد او على مستوى الدفع مرتبطة أساسا بمدى انجاز الولايات للمشاريع المبرمجة
-التسريع في اصدار منشور تنظيمي لحسن انجاز وإدارة عملية متابعة وتقييم المخطط التنموي وطنيا و جهويا ومحليا وذلك بتوضيح دور مختلف الاطراف مركزيا و جهويا ومحليا، الرزنامة السنوية لانجاز هذه الاشغال، محتوى التقارير وأهدافها.	- اعداد ومتابعة المخطط الجهوي
اعتماد تبويب موحد لمحتوى التقارير الجهوية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي يسهل عملية اعداد التقارير الاقليمية.	إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات
تفعيل تطبيق متابعة المشاريع العمومية المنجزة من قبل وزارة التنمية بالتعاون مع المركزي الوطني للإعلامية لتسهيل المتابعة الدورية والحينية وال مفتوحة لتقديم تنفيذ	إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية

<p>المشاريع العمومية وتسريع نسق معالجة الاشكاليات المعتزضة.</p>	
<p>تحسين نوعية التقارير التقييمية للمشاريع العمومية</p>	<p>- غياب التقييم النوعي للمشاريع العمومية والإقتصار على التقييم الكمي</p>
<p>إعادة النظر في الهياكل التنظيمية والمهام الموكولة للدواوين في إطار إعادة هيكلة دواوين التنمية الجهوية. العمل على الرفع من نسبة التأطير وذلك بتنفيذ الانتدابات المبرمجة للغرض وتحفيز الاطارات المركزية للالتحاق بالجهات.</p> <p>تدعيم استعمال التبادل الإلكتروني للمعطيات والوثائق في إطار برنامج الإدارة الإلكترونية واستعمال المنظومات الخاصة بالمجالات الفنية للديوانوالبرمجيات والتكوين.</p> <p>مزيد دعم التكوين في مجالات الإعلامية والمكتبية والتبادل الإلكتروني للوثائق وبرمجة المزيد من الدورات التكوينية وذلك قصد تدعيم قدرات أعوان وإطارات الدواوين لمزيد تحسين جودة الخدمات وإرساء النظم الحديثة للتصرف.</p>	<p>تدعيم وترشيد الموارد البشرية والمادية المشتركة</p>

برنامج التعاون الدولي

رئيس البرنامج: السيدة كلثوم الحمزاوي

1- التقديم العام للبرنامج:

1.1 أهم الإصلاحات والأهداف التي تم تحقيقها:

▪ على مستوى التعاون المالي

ساهمت مختلف هيكل الوزارة المعنية ببرنامج التعاون المالي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة لهذا البرنامج وذلك من خلال دعم الموارد المالية التي تمت تعبئتها لتغطية الحاجيات المالية للبلاد والموجهة سواء لدعم موارد الميزانية عن طريق برامج دعم الميزانية التي تتولى بدورها دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، أو عن طريق تمويل مشاريع عمومية في عدة قطاعات من شأنها أن تدعم التنمية القطاعية والجهوية بهدف الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجهات وخلق عدد أوفر من موارد رزق و مواطن شغل وتحسين ظروف العيش والخدمات العمومية للمواطنين في مختلف الجهات.

كما تم خلال سنة 2016 العمل على دفع نسق إعداد اتفاقيات التمويل وإبرامها مع الأطراف الممولة في أحسن الآجال والعمل على ادخالها حيز التنفيذ للتمكن من الانطلاق في انجاز المشاريع والبرامج الممولة من قبلها. كما تم العمل على تكثيف العمل قصد تفادي الصعوبات التي تحول دون انجاز المشاريع والبرامج في آجالها وفي أحسن الظروف. وكننتيجة لهذه المتابعة، تم دفع نسق السحوبات على القروض والهبات والتقليص في عدد المشاريع المعطلة.

ولدفع التعاون المالي خلال فترة مخطط التنمية للفترة 2016-2020، تم توجيه البرامج والمشاريع الجديدة الممولة في إطار التعاون المالي الدولي نحو المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة بالوثيقة التوجيهية للمخطط، وفي هذا الإطار تم وضع إستراتيجية للتعاون متعدد الأطراف مع الممول الرئيسي لتونس، البنك الدولي والتي تم تركيزها على الأهداف الوطنية. وتمحورت هذه الإستراتيجية حول دعم ركائز النمو الاقتصادي والتنمية الجهوية والإدماج.

▪ على مستوى التعاون الفني:

يعتبر التعاون الفني القائم على المهارات البشرية أحد أدوات سياسة تونس الخارجية وعنصر تقارب وتضامن بين الشعوب ووسيلة فعالة لتبادل المعرفة وتحقيق التنمية، وعلى هذا الأساس شرعت الوكالة التونسية للتعاون الفني في إطار إستراتيجية عمل للثلاث سنوات القادمة في الإصلاحات التالية :

الهدف 1: في خصوص دعم تواجد الكفاءات والإطارات التونسية بالخارج:

- ✓ وضع برنامج لاستقطاب الكفاءات التونسية وتشجيعها للعمل في اطار التعاون الفني يقوم على :
- وضع خطة عمل للإحاطة وتأهيل المترشحين للعمل بالخارج من خلال إعداد برامج تأهيلية في اللغة الانجليزية وفي كيفية إعداد السير الذاتية وإدارة المحادثات مع لجان الانتداب الأجنبية تساعد على تطوير نسبة الاستجابة للطلبات،
- تطوير بنك الترشيحات من خلال العمل على توحيد مسميات الشهادات واعتماد مصنف جديد طبقا لمعيار المهن وتصميم موقع واب جديد للوكالة يقدم خدمات عديدة على الخط للمترشحين للعمل بالخارج ولجهات الانتداب والمتعاونين من أهمها إعداد السيرة الذاتية على الخط CV ON LINE،
- إعداد برنامج سنوي لاستكشاف فرص توظيف التونسيين بالخارج يقوم على تنفيذ مهمات استكشاف ببعض البلدان و تنظيم أيام اعلامية بالخارج و المشاركة في مختلف التظاهرات الاقليمية والدولية.

الهدف 2: في خصوص تأكيد دور تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب-جنوب:

- ✓ وضع برنامج للترويج للخبرة التونسية في مجال تنمية القدرات البشرية والمؤسساتية وتصدير الخبرة من خلال المشاركة في التظاهرات والمعارض الاقليمية والدولية ووضع التجارب الفنية الناجحة في مواقع الجهات المهمة بتنمية التعاون جنوب-جنوب وخاصة منها مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب-جنوب الذي خصص بوابة لتبادل المعرفة والتجارب بين بلدان الجنوب،
- ✓ وضع برنامج عمل لاعداد ودعم المبادرات الرامية للنهوض بالتعاون جنوب - جنوب مع مختلف الشركاء على المستوى الثنائي والثلاثي ومتعدد الأطراف.

2- تقديم عام للإنجازات الخاصة بالبرنامج:

1.2 أهم الانجازات والأنشطة التي تم القيام بها:

▪ على مستوى التعاون المالي:

التعهدات المبرمة:

- تمت تعبئة حوالي 2610 م د خلال سنة 2016 في شكل قروض وهبات مقابل 6756 م د خلال سنة 2015

السحوبات:

بلغ حجم السحوبات حوالي 2505.2 م د خلال سنة 2016 مقابل 4064.4 م د خلال سنة 2015

▪ على مستوى التعاون الفني:

*انتداب الكفاءات التونسية للعمل بالخارج:

انتداب 1900 متعاوننا سنة 2016 مقابل 3218 منتدبا في نفس الفترة من السنة الماضية بنسبة تراجع بلغت حوالي 41% وذلك رغم الجهود المبذولة للحفاظ على النسق التصاعدي لتوظيف الكفاءات الذي ميّز السنوات الأخيرة.

هذا وقد توزعت الانتدابات على قطاع التعليم الثانوي والتقني الذي تصدر القائمة بـ 253 منتدب رغم تراجعته مقارنة بالسنة الفارطة بنسبة 58%، يليه قطاع التعليم العالي بـ 251 منتدب ثم قطاع التربية البدنية والرياضة بـ 217 منتدب ثم الفنادق والسياحة بـ 223 منتدب. كما تجدر الإشارة إلى أن الانتدابات في قطاع طب الاختصاص عرفت تطورا ملحوظا هذه السنة بانتداب 190 طبيبا مختصا مقابل 95 خلال نفس الفترة من السنة الماضية. أما جغرافيا، فقد واصلت المملكة العربية السعودية احتلال المرتبة الأولى من حيث استقطاب الكفاءات التونسية وذلك بتعاقدها مع 763 إطارا تونسيا أي بنسبة 40% من مجموع الانتدابات تليها قطر بـ 213 منتدب ثم فرنسا بـ 169 و 116 بيلدان وهيئات أخرى. وبذلك بلغت نسبة مجموع الانتدابات بالدول العربية حوالي 73% من حجم الانتدابات المسجلة خلال هذه الفترة مقابل حوالي 83% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

كما استقبلت الوكالة 53 لجنة فنية قصد انتداب الكفاءات التونسية واستكشاف الحاجيات من الكفاءات منها 29 لجنة من المملكة العربية السعودية و 7 لجان من سلطنة عمان.

أما في خصوص الملحقين للعمل بالخارج فقد التحق خلال سنة 2016، 1667 متعاوناً بمراكز عملهم وبذلك بلغ العدد الجملي للمتعاونين العاملين في نطاق التعاون الفني إلى موفى سنة 2016، 17331 متعاوناً يعملون بمختلف الأقطار الشقيقة والصديقة وبالمنظمات الدولية والإقليمية وتحتل البلدان العربية المرتبة الأولى في استقطاب المتعاونين التونسيين بنسبة 77% من مجموع المتعاونين.

التعاون جنوب جنوب :

يمثل التعاون الجنوب-جنوب إطاراً هاماً لاستثمار التجربة والخبرة التونسية وتوظيفها التوظيف الأمثل في صياغة وتنفيذ ومتابعة وتسيير برامج ومشاريع لفائدة بلدان مستفيدة بتمويل من دول وهيئات إقليمية ودولية مانحة، وذلك قصد تطوير قدرات هذه البلدان في مجالات وقطاعات اكتسبت فيها تونس تجربة وميزات تفاضلية. وقد قامت الوكالة في هذا الإطار بمواصلة متابعة برامج التعاون الثلاثي مع عدد من الشركاء الداعمين لهذا النوع من التعاون الى جانب مواصلة دعم حضورها كنقطة ارتكاز وطنية للتعاون الفني جنوب جنوب بمختلف التظاهرات والاجتماعات الدولية والإقليمية التي تنظم في الغرض. وفيما يلي أهم أنشطة التعاون جنوب-جنوب المنجزة سنة 2016:

- على مستوى إيفاد الخبراء والاستشاريين في مهام معونة فنية:

تم خلال سنة 2016 إيفاد 38 خبيراً للقيام بمهام معونة فنية في ميادين مختلفة كتطوير قاعدة بيانات الحسابات الوطنية للدول الإفريقية بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية وتنفيذ حملة لمكافحة مرض فقدان البصر ببوركينا فاسو والكويت ديفوار بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية ودعم الأمن الغذائي في مالي وتطوير الزراعات الغذائية وغيرها.

- على مستوى تنمية القدرات البشرية:

في إطار المساهمة في تنمية القدرات البشرية لإطارات البلدان الشقيقة والصديقة، قامت الوكالة خلال هذه السنة بعديد الأنشطة التدريبية شملت حوالي 133 إطاراً عربي وإفريقي في مجالات مختلفة كالتنمية المحلية واللامركزية وتشغيل الشباب وتكوين الممرضين والقوالب والفنيين السامين و التأهيل البيئي للمؤسسات و تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية وغيرها وذلك في إطار التعاون الثلاثي خاصة.

كما واصلت الوكالة متابعة وتأطير الطلبة ممنوحي البنك الإسلامي للتنمية الدارسين بالجامعات التونسية بما في ذلك استقبالهم بالمطار والإحاطة بهم وإرشادهم ومتابعة مسيرتهم الأكاديمية وتوفير التأمين على المرض وتذاكر السفر والمنح، وقد بلغ عددهم في 31 ديسمبر 2016، 24 طالبا.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج التعاون الدولي لسنة 2016:

شهد التعاون المالي والتعاون عبر الحدود دفعا هاما سنة 2016 وذلك عبر دعم علاقات التعاون مع شركاء تونس الماليين في جل القطاعات وذلك بالعمل على تعبئة موارد مالية بشروط مالية ميسرة في جملتها وذلك اعتبار لعبيء المديونية وخدمتها وتأثيرها على ميزانية الدولة.

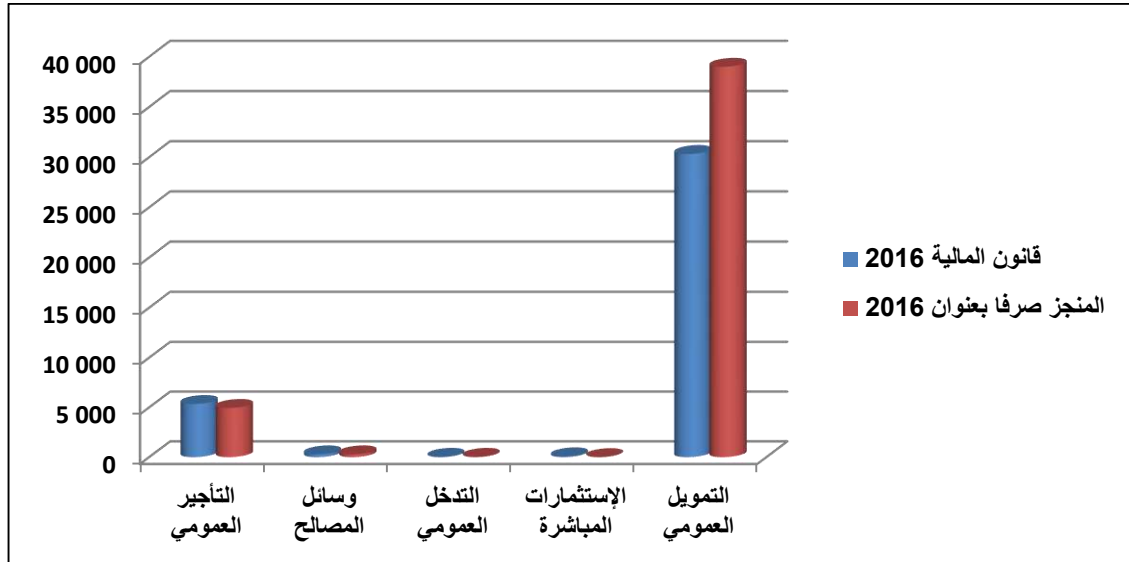
وقد تم التأكيد على دعم اللجوء إلى الجهات الممولة التي توفر شروط مالية منخفضة وإعطائها الأولوية لتقديم طلبات التمويل.

كما تم العمل على دعم العلاقات مع الجهات الممولة بالمشاركة في الاجتماعات السنوية والتظاهرات الكبرى التي تنظمها الهيئات والمؤسسات المالية لمزيد التعريف بتونس وتقديم أولوياتها وأهدافها الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحاجيات المالية والفنية للفترة القادمة وكيفية توجيه تمويلات هذه الهيئات المالية وحثها على مزيد دعمها لتونس خاصة في هذه الفترة الاستثنائية.

1.3 1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2016		المنجز صرفا بعنوان 2016	قانون المالية 2016	بيان البرنامج
نسبة الإنجاز	بقايا الإعتمادات			
93%	395	5 254	5 649	العنوان الأول
93%	395	4 944	5 339	التأجير العمومي
100%	0	280	280	وسائل المصالح
100%	0	30	30	التدخل العمومي
128%	- 8 606	38 991	30 385	العنوان الثاني
0%	80	0	80	الإستثمارات المباشرة
129%	- 8 686	38 991	30 305	التمويل العمومي
123%	- 8 211	44 245	36 034	الجملة

مقارنة بين تقديرات وإنجازات الميزانية حسب طبيعة النفقة



برنامج فرعي: التعاون المالي

بحساب أ.د.

الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016		المنجز صرفاً بعنوان 2016	قانون المالية 2016	بيان
نسبة الإنجاز	بقايا الإعتمادات			
76%	395	1 224	1 619	العنوان الأول
76%	395	1 224	1 619	التأجير العمومي
-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	التدخل العمومي
129%	- 8 606	38 716	30 110	العنوان الثاني
0%	80	0	80	الإستثمارات المباشرة
129%	- 8 686	38 716	30 030	التمويل العمومي
126%	- 8 211	39 940	31 729	الجملة

برنامج فرعي : التعاون الفني

الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016		انجازات 2016	تقديرات 2016	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ			
49	278	5242	4530	العنوان الأول: نفقات التصرف
95	179	3541	3720	التأجير العمومي
89	86	694	780	وسائل المصالح
75	13	17	30	تدخل عمومي
86	72	345	525	العنوان الثاني : نفقات التنمية
		-	250	وفورات ميزانيات سابقة
-	-	-	275	على الميزانية
93	035	5470	5055	المجموع العام

برنامج فرعي: التعاون اللامركزي:

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2016		المنجز صرفا	قانون المالية	بيان البرنامج
نسبة الإنجاز	بقايا الاعتمادات	بعنون 2016	2016	
0	0	0	0	العنوان الأول
0		-	-	التأجير العمومي
0	0	0	0	الجملة

2.3 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

1.2.3 البرنامج الفرعي للتعاون المالي:

الهدف : تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية

يتعلق هذا الهدف بأحد أهم أنشطة التعاون الدولي بمختلف الإدارات العامة المنضوية تحته وهو يتمثل في القيمة الجمالية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة المعنية

نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	إنجازات سنة 2016	تقديرات سنة 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2015	إنجازات 2015	تقديرات 2015	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
28.92	2609.13	9019	73.14	6756.2	9237	عدد (مليون دينار)	المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المنجزة

الإنجازات : تم خلال سنة 2015 تعبئة تعهدات مالية تقدر بـ 6756.2 مليون دينار وسجلت الإدارة العامة للتعاون الأوروبي والإدارة العامة للتعاون الثنائي أكبر نسبيتي إنجاز من بين الإدارات العامة بالوزارة فيما يتعلق بالتعهدات المتوقعة لسنة 2015 وهما على التوالي 100% و 84.18%.

أما خلال سنة 2016 فقد بلغ حجم التعهدات المنجزة في اطار برنامج التعاون الدولي 2609.13 م د وكان التعاون الأوروبي أيضا صاحب اكبر نسبة تعهد مالي بنسبة 198 % مقارنة بالتعهدات المتوقعة ويعود ذلك بالأساس الى المجهود الذي تم بذله بمناسبة منتدى الاستثمار (تونس 2020) المنعقد خلال شهر نوفمبر 2016 والذي تم خلاله الاتفاق مع البنك الأوروبي للاستثمار على تمويل ثلاثة مشاريع نذكر منها بالأساس مشروع " قنطرة بنزرت" الذي سيتم تمويله بالتعاون مع البنك الافريقي للتنمية حيث سيساهم كل من المانحين المذكورين بمبلغ 123 مليون أورو .

وبلغت انجازات التعهد خلال سنة 2016 نسبة 28.9 % من التعهدات المتوقعة وهي نسبة تعد متواضعة ومتباينة مع الأهداف المرسومة، ويعزى هذا بالأساس الى تأخر انجاز عدد من المشاريع لاسيما تلك المتعلقة بدعم الميزانية حيث تعذر ابرام قرض دعم الميزانية المبرمج بعنوان سنة 2016 مع البنك الدولي والبالغ قدره 500 مليون دولار، الى جانب موقف المانحين الدوليين في التقليل من هذا النوع من التمويلات والذين عبروا عنه في العديد من المناسبات.

الهدف 2: تطوير سبل المتابعة والتنسيق لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية:

تتولى المؤشرات المنضوية تحت هذا الهدف متابعة مدى استهلاك الموارد المتاحة بعنوان التعهدات المالية المبرمة والوقوف على أهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق نسب الاستهلاك المرجوة .

نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	إنجازات سنة 2016	تقديرات سنة 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2015	إنجازات 2015	تقديرات 2015	وحدة المؤشر	مؤشر قياس الأداء
182.7	96.01	52.53	119.3	60.15	50.41	%	المؤشر 1: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

المؤشر 1: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة:

شهد مؤشر نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة نسب انجاز فاقت تلك المتوقعة لسنتي 2015 و 2016، حيث تجاوز التوقعات خلال سنة 2015 بنسبة 19.3% و خلال سنة 2016 بنسبة 82.7%. ويعود المستوى الايجابي لهذا المؤشر إلى الانخفاض الواضح في مستوى التعهدات والذي سبق وأن تم التطرق اليه في المؤشر السابق الى جانب ارتفاع نسق السحوبات اساسا بالإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف والإدارة العامة للتعاون الثنائي خلال سنة 2015 (بنسبتي 26.6 و 7.8 بالمقارنة مع الأهداف المرسومة) والإدارة العامة للتعاون المتوسطي خلال سنة 2016 حيث ناهز حجم السحوبات بها 412 م د خلال سنة 2016 وهو ما يمثل نسبة 139.1 بالمائة من حجم السحوبات المتوقع لهذه السنة. ويعزى الارتفاع بالنسبة للإدارة العامة للتعاون المتوسطي أساسا إلى سحب مبلغ 230 مليون دينار المتعلق بمشروع الدعم المالي الكلي للميزانية والذي كان من المتوقع سحبهم خلال سنة 2015 الى جانب سحب حوالي 171 مليون دينار بعنوان مختلف المشاريع الأخرى الممولة في اطار التعاون المتوسطي .

2.2.3 البرنامج الفرعي للتعاون الفني:

الهدف 1 : تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج

يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية ومكاتبها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، و من أنشطة استكشاف واتصال وترويج وقد تم وضع هدف الزيادة في عدد الانتدابات ضمن ميزانية الوكالة لسنة 2016 بنسبة 5 % مقارنة بسنة 2015 أي ما يعادل 3380 انتداب جديد .

نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات	إنجازات سنة 2016	تقديرات سنة 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2015	إنجازات 2015	تقديرات 2015	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
56	41-	5	90.7	9.3-	5	%	المؤشر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين (حجم الانتدابات)
-	1900	3380	-	3218	3548	عدد	

عرف هذا المؤشر تراجعاً كبيراً خلال سنة 2016 إذ أن النتيجة المحققة كانت بعيدة عن التقديرات، إذ تراجع حجم الانتدابات بـ41% مقارنة بسنة 2015 حيث قدرت نسبة تطور حجم الانتدابات خلال سنة 2016 بـ5%. ويرجع هذا التراجع على مستوى حجم الانتدابات إلى جملة من الأسباب نستعرضها في الفقرة الخاصة بتحليل النتائج.

الهدف 2 : تنمية التعاون جنوب-جنوب:

يتعلق هذا الهدف بتنمية البرامج والمشاريع المنجزة في إطار التعاون جنوب-جنوب ويخص أساساً تطوير عدد مهمات المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة و هي مهمات يقوم بها خبراء و مستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى إلى جانب تطور عدد الدورات التدريبية و الزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة و مؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منه إطارات البلدان الشقيقة والصديقة و قد تم وضع هدف الترفيع في عدد مشاريع التعاون جنوب -جنوب (مشاريع مهام المعونة الفنية + الدورات التدريبية) خلال سنة 2016 بـ 10% مقارنة بسنة 2015 .

مؤشر الهدف 2: تنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب :

نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات	إنجازات سنة 2016	تقديرات سنة 2016	إنجازات 5201	تقديرات 5201	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس أداء الهدف
61	81	10	44.8-	10	%	المؤشر 3: تطور عدد مشاريع التعاون الفني
-	29	18	16	32	عدد	

شهد هذا المؤشر تطوراً ملحوظاً خلال سنة 2016 إذ تجاوز الهدف المحدد بـ61% كنسبة تطور في عدد المشاريع مقارنة بسنة 2015 ليصل إلى 81% . ويعود هذا التطور إلى العمل الذي قامت به الوكالة على مستوى استكشاف فرص التعاون مع مختلف الشركاء كالبنك الإسلامي للتنمية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب-جنوب والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

3.3 تحليل النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2016:

الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج :

سجل هذا المؤشر خلال سنة 2016 تراجعاً بنسبة 41 % مقارنة بالتقديرات المبرمجة لهذه السنة حيث بلغ عدد المتعاونين المنتدبين 1900 متعاوناً بينما كانت القيمة المستهدفة 3380 متعاوناً وذلك لجملة من الأسباب نستعرضها كالآتي:

- تواصل الصعوبات الهيكلية لقطاع التعاون الفني التونسي خاصة على مستوى اجادة اللغة الانكليزية من طرف المترشحين التونسيين،
- تواصل الصعوبات الاقتصادية والسياسية بمنطقة الخليج العربي مع انخفاض أسعار الطاقة وتداعيات الحروب بالمنطقة خاصة بسوريا واليمن، مما اضطرّ عدد من البلدان إلى انتهاج سياسة ترشيد الإنفاق مما ترتّب عنه إلغاء العديد من الانتدابات المبرمجة، إنهاء خدمات أعداد كبيرة من المتعاونين...
- عدم مجيء لجنة وزارة التربية والتعليم العمانية هذه السنة إلى تونس والتي تنتدب كل عام عدد مهم من إطارات التدريس،
- توقّف إصدار تأشيرات العمل بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- ندرة في بعض الاختصاصات المطلوبة خاصة في مجال التعليم العالي وطب الاختصاص على المستوى الوطني،
- منافسة غير متوازنة في الأسواق الخليجية من قبل عدد من الجنسيات الأجنبية التي تتوفر لديها مهارات جيدة في اللغات الأجنبية وتقبل أجوراً منخفضة والعمل في ظروف صعبة لا يرضى بها عادة المتعاون التونسي.

الهدف 2- تنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب :

قامت الوكالة بمواصلة متابعة برامج التعاون الثلاثي مع عدد من الشركاء الداعمين لهذا النوع من التعاون إلى جانب مواصلة دعم حضورها كنقطة ارتكاز وطنية للتعاون الفني جنوب-جنوب بمختلف التظاهرات و الاجتماعات الدولية والإقليمية التي تنظم في الغرض و تم تحقيق نتائج إيجابية في المجال.

تم تحقيق الهدف المطلوب مع زيادة بـ 81% حيث بلغ عدد مشاريع المعونة الفنية والدورات التدريبية 29 بينما كان الهدف المطلوب هو الوصول إلى 18 مشروع خلال سنة 2016. وفيما يلي أهم ما تحقق خلال سنة 2016 والذي تمثل أساسا في:

- إيفاد 38 خبيرا موزعين استفادت منهم عدة بلدان صديقة و شقيقة منها دولة موريطانيا و السودان و عمان و التشاد و بوركينا فاسو في العديد من المجالات كالصحة و الصيد البحري.
- انضمام تونس للمبادرة التي يشرف على تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب-جنوب حول تنفيذ برنامج للتعاون جنوب -جنوب والتعاون الثلاثي الهادف إلى تطوير التعاون بين بلدان شمال إفريقيا والشرق الأدنى وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى لمواجهة التحديات في مجال التنمية الزراعية ودعم الأمن الغذائي والمائي والحد من الفقر في المناطق الريفية، تمت موافاة مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب-جنوب باحتياجات تونس من التجارب الناجحة التي حققتها بقية البلدان المشاركة في هذه المبادرة إضافة إلى تحديد الميادين التي ستكون فيها تونس بلد مسدي للخبرة.
- توقيع اتفاق إطاري بين الوكالة التونسية للتعاون الفني والبرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب بموريطانيا ويهدف هذا الاتفاق إلى تحديد إطار ومبادئ الشراكة بين الطرفين في مجال تبادل الخبرات ومهمات المعونة الفنية وتنظيم الدورات التكوينية والزيارات الاستطلاعية والزيارات الدراسية.

2.3 البرنامج الفرعي للتعاون اللامركزي :

الهدف: النهوض بالتعاون اللامركزي

مؤشرات قياس أداء الهدف	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2015	تقديرات سنة 2016	إنجازات سنة 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات
المؤشر 1: عدد المشاريع ذات المشاركة التونسية المقدمة	عدد	0	0	-	*0	-	مقارنة بالتقديرات
المؤشر 2: عدد المشاريع ذات المشاركة التونسية الممولة	عدد	0	0	-	*0	-	مقارنة بالتقديرات

(* مؤل الجيل الأول من برامج التعاون عبر الحدود 80 مشروعا ذا مشاركة تونسية. وانطلقت الدفعة الأولى من المشاريع سنة 2011 فيما انطلقت الدفعة الأخيرة سنة 2013 وذلك لأن فترة البرمجة تمتد من 2007 إلى

2013 (وفقا للبرمجة المالية للاتحاد الأوروبي). وبالتالي لم تشهد سنوات 2015 و2016 عروضاً لطلب مقترحات المشاريع ولم تموّل البرامج أي مشروع منذ سنة 2013. وارتكز نشاط وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برامج التعاون عبر الحدود مع الاتحاد الأوروبي خلال سنتي 2015 و2016 على:

- متابعة المشاريع الممولة في إطار الجيل الأول والتي تمّ إغلاقها (80 مشروعا) إلى حدود موفى ديسمبر 2016؛
- الإعداد للجيل الثاني من البرامج والذي أفضى إلى توقيع اتفاقيتي تمويل بين تونس والمفوضية الأوروبية بتاريخ 22 ديسمبر 2016. وسيتم الإعلان عن أول طلب لمقترحات المشاريع خلال السداسي الثاني من سنة 2017.

3.3 التعاون عبر الحدود:

في إطار تدعيم علاقاته الثنائية مع شركائه وخاصة البلدان التي يتقاسم معها حدودا برية أو بحرية، أرسى الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار الهادفة إلى دعم الازدهار والاستقرار والسلم في المنطقة. ويتمّ تجسيم هذه السياسة عن طريق الآلية الأوروبية للجوار التي تموّل العديد من المبادرات منها "التعاون عبر الحدود". ويُعدّ التعاون عبر الحدود، الممول عن طريق هبات من الاتحاد الأوروبي، والذي تم إطلاق جيله الأول سنة 2007، شكلا غير تقليدي من أشكال التعاون الدولي باعتبار أن البلدان المشاركة سواء كانت أوروبية أو من بلدان الجوار تعمل في إطار تشاركي متوازن وتساو للفرص بهدف تعزيز التعاون بينها للمساهمة في دفع التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الإمكانات الذاتية. وقد موّل الجيل الأول 17 برنامجا انخرطت تونس سنة 2009 في برنامجين:

• - برنامج متعدد الأطراف يضم بلدان حوض المتوسط.

• - برنامج ثنائي مع إيطاليا.

وتمّ التوقيع على اتفاقيتي تمويل الجيل الأول من هذين البرنامجين بتاريخ 23 ديسمبر 2009. ولمتابعة إعداد وإنجاز هذه البرامج، تمّ إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمقتضى الأمر عدد 3545 لسنة 2008 المؤرخ في 21 نوفمبر 2008.

وقد شاركت تونس خلال الجيل الأول من البرنامجين في 80 مشروعا بتمويل قدره 30 مليون أورو في شكل هبات لفائدة أكثر من 100 طرف تونسي ينتمون إلى هياكل عمومية (إدارات مركزية وجهوية، ولايات، جماعات محلية، مؤسسات عمومية، جامعات، قطاب تكنولوجية...) وجمعيات ومجامع مهنية وغرف التجارة والصناعة

وتبعا للمشاركة التونسية المتميزة في الجيل الأول من البرنامجين المذكورين من حيث عدد المشاريع الممولة ومبلغ الهبات المسندة، جددت تونس انخراطها في الجيل الثاني لهذين البرنامجين من خلال توقيع اتفاقيتي تمويل مع المفوضية الأوروبية بتاريخ 22 ديسمبر 2016.

وتمتد فترة برمجة الجيل الثاني لبرامج التعاون عبر الحدود من سنة 2014 إلى سنة 2020 وذلك وفقا للبرمجة المالية للاتحاد الأوروبي، في حين ينطلق تنفيذ المشاريع خلال سنة 2017.

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن الجيل الثاني لبرامج التعاون عبر الحدود شهد بالنسبة لتونس توسعا على مستوى الجهات المنتفعة حيث أصبح برنامج تونس وإيطاليا يغطي كامل ولايات الجمهورية بعد أن اقتصرت المشاركة في الجيل الأول على 8 ولايات، في حين تطور عدد الولايات المشاركة من 13 إلى 22 ولاية بالنسبة لبرنامج حوض المتوسط وذلك إثر سلسلة من المفاوضات قامت بها الوحدة مع المفوضية الأوروبية.

4.3 التعاون اللامركزي مع المقاطعات الأوروبية:

يتميز هذا المجال بتعدد فرص التعاون باعتبار أن الإطار الدستوري في العديد من البلدان، ولا سيما في أوروبا، يخول للمناطق، والسلطات المحلية أو الدول الاتحادية إبرام اتفاقات دولية في مجال التعاون الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تم إرساء تعاون لامركزي بين تونس ومقاطعة بافاريا (1) الألمانية من خلال توقيع إعلان نوايا مشترك يوم 10 ديسمبر 2012 وبرنامج عمل يمتد تنفيذه من سنة 2012 إلى سنة 2014. وتهتم الأنشطة المدرجة ضمن هذا البرنامج، خاصة، التنمية الجهوية والسياحة البيئية والتكوين المهني والفلاحة والغابات والتربية والتعليم العالي والصحة والتعاون في المجال البرلماني والقضائي.

وتولت وحدة التصرف في برامج التعاون عبر الحدود 1 بالوزارة التنسيق مع الهياكل التونسية المعنية ومتابعة تنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة.

إلا أن جانبا كبيرا من الأنشطة والمشاريع المدرجة ضمن برنامج العمل لم يقع تجسيما نظرا لعدم تخصيص ميزانية لذلك. غير أن هذا لم يمنع من القيام ببعض الأنشطة على غرار إيفاد خبراء تونسيين في مجالات التنمية المحلية والسياحة البيئية واليقظة والتوقي من الفيضانات إلى بافاريا.

ولمواصلة هذا التعاون، تولت الجانبان صياغة برنامج عمل جديد للفترة 2015-2018 تم توقيعه يوم 24 جويلية 2015. ولإضفاء أسباب النجاعة والفاعلية على هذا التعاون تم التركيز على عدد محدود من المجالات وعلى أنشطة تقوم على تبادل الخبرات ودعم القدرات.

¹ تمت إحالة متابعة التعاون اللامركزي مع مقاطعة بافاريا إلى الإدارة العامة للتعاون الإفريقي والآسيوي والأمريكي والدراسات الاستشرافية.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 بالنسبة للتعاون المالي:

تستند التوجهات المرسومة في مجال التمويل الخارجي إلى المبادئ المضمنة باستراتيجية التعاون الدولي والتي تتعلق بإرساء حوكمة جديدة للتعاون المالي تتمثل في تحديد الأدوار بين مختلف المتدخلين وضبط المسؤوليات لا سيما اعتماد المخاطب الوحيد والمباشر مع الممولين الأجانب وإرساء منظومة تصرف متطورة لمتابعة مجالات التعاون الدولي وكذلك الاستفادة من الفرص الجديدة للتعاون بالتركيز على الدبلوماسية الاقتصادية وإرساء آليات شراكة استراتيجية مع الأسواق الجديدة. هذا إلى جانب دفع التعاون الدولي اللامكزي عبر تكثيف برامج تعاون وشراكة بين الجهات التونسية ومثيلاتها بالخارج فضلا عن إرساء خطة اتصالية ناجعة للتعريف بحاجيات التمويل الوطنية لدى الشركاء والممولين الأجانب مع مراعاة السياسات الخصوصية للمانحين.

وتستند عملية تعبئة الموارد إلى تنويع مصادر التمويل الخارجي وذلك بدعم النفاذ إلى بعض آليات التمويل الخارجي غير المتاحة حاليا واستغلال مختلف الآليات غير التقليدية للتمويل والملائمة لأولويات الاقتصاد الوطني عل غرار آلية التمويل حسب النتائج حسب النتائج للبنك الدولي وآليات تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويل الاسلامي والصناديق الاستثمارية. هذا إلى جانب المفعول المنتظر للإصلاحات المزمع وضعها حيز التنفيذ في مجال التعاون المالي الدولي وهي إصلاحات تتعلق بالجوانب التنظيمية والترتيبية لعمليات التعبئة.

وتأخذ تقديرات التمويل الخارجي بعين الاعتبار الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات بحكم الحاجيات المتزايدة من التدخلات العمومية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وحاجيات تمويل العجز الجاري وتسديد الديون الخارجية التي ستبلغ ذروتها في سنة 2017. هذا بالإضافة إلى مراعاة تطور التقييم السيادي لتونس وتأثيره على كلفة الدين وحجم السحوبات خاصة من السوق المالية العالمية.

2.4 بالنسبة للتعاون الفني:

- العمل على اعداد استراتيجية وطنية بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة لتطوير حجم توظيف الكفاءات التونسية بالخارج وتنمية التعاون جنوب-جنوب،
- دعم تموقع تونس في السوق الخليجية باعتبار التجربة المتطورة مع هذه البلدان مع استهداف توظيف الكفاءات العليا،
- العمل على ادراج متطلبات الأسواق الخارجية وخاصة التقليدية منها من بين أولويات إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية الوطنية، واعتماد الآليات المتوفرة لتأهيل طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا للاستجابة للعروض الاجنبية،
- ضبط سياسة ترويجية موجهة للكفاءات والخبرات التونسية باعتماد التقنيات الحديثة والاتصال المباشر،
- ضبط خطة ترويجية مشتركة موجهة إلى البلدان العربية والإفريقية للتعريف بالخبرات والإمكانيات التدريبية المتوفرة في تونس خاصة في الميادين التي تستقطب اهتمام البلدان المستفيدة والجهات المانحة، وجعله من اهم عوامل نمو التعاون الاقتصادي مع هذه البلدان،
- الاستفادة من الكفاءات والخبرات التونسية العاملة في مراكز عليا بالمنظمات الدولية والإقليمية وبالمؤسسات الخاصة الكبرى لاقتحام أسواق ومجالات جديدة وهامة،
- العمل على تطوير نشاط تأطير الطلبة الافارقة بتونس لما لهذا النشاط من أهمية في خلق قنوات اتصال مهمة في المستقبل ببلدانهم الاصلية.
- العمل على ادراج متطلبات الأسواق الخارجية وخاصة التقليدية منها من بين أولويات إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية الوطنية، واعتماد الآليات المتوفرة لتأهيل طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا للاستجابة للعروض الاجنبية،
- ضبط سياسة ترويجية موجهة للكفاءات والخبرات التونسية باعتماد التقنيات الحديثة والاتصال المباشر،
- ضبط خطة ترويجية مشتركة موجهة إلى البلدان العربية والإفريقية للتعريف بالخبرات والإمكانيات التدريبية المتوفرة في تونس خاصة في الميادين التي تستقطب اهتمام البلدان المستفيدة والجهات المانحة، وجعله من اهم عوامل نمو التعاون الاقتصادي مع هذه البلدان،
- الاستفادة من الكفاءات والخبرات التونسية العاملة في مراكز عليا بالمنظمات الدولية والإقليمية وبالمؤسسات الخاصة الكبرى لاقتحام أسواق ومجالات جديدة وهامة،

- العمل على تطوير نشاط تأطير الطلبة الافارقة بتونس لما لهذا النشاط من أهمية في خلق قنوات اتصال مهمة في المستقبل ببلدانهم الاصلية.

3.4 بالنسبة للتعاون اللامركزي :

- التنسيق والمتابعة بالنسبة للمشاريع الممولة في إطار الجيل الأول لبرنامج التعاون عبر الحدود بين تونس وإيطاليا.

- التنسيق والمتابعة بالنسبة للمشاريع الممولة في إطار الجيل الأول لبرنامج التعاون عبر الحدود لحوض المتوسط.

- إعداد البرمجة الجديدة لبرنامج التعاون عبر الحدود بين تونس وإيطاليا بالنسبة للفترة 2014-2020.

- إعداد البرمجة الجديدة لبرنامج التعاون عبر الحدود لحوض المتوسط بالنسبة للفترة 2014-2020.

- المشاركة في لجنة المتابعة المشتركة ولجنة البرمجة بالنسبة إلى برنامج التعاون عبر الحدود بين تونس وإيطاليا.

- المشاركة في لجنة المتابعة المشتركة ولجنة البرمجة بالنسبة إلى برنامج التعاون عبر الحدود لحوض المتوسط.

- متابعة برنامج دعم المجتمع المدني.

- العمل على دعم برنامج التعاون اللامركزي مع مقاطعة بافاريا الألمانية.

- إرساء برنامج جديد للتعاون اللامركزي مع مقاطعة باد فاتمبرغ-«Bade Wurttemberg» الألمانية.

التقرير السنوي للقدرة على الاداء لسنة 2016

برنامج الاستثمار

رئيس البرنامج السيد عبد المجيد مبارك

1. التقديم العام للبرنامج

يعتبر الاستثمار الخاص محركا اساسيا للاقتصاد وأداة هامة لمعاوضة المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وإحداث مواطن الشغل والتصدير وتعزيز القدرة التنافسية.

في هذا السياق، يعتبر تعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية من الاهداف الكبرى المرسومة على المستوى الوطني ومن المهام الرئيسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. ويهدف نشاط الوزارة في هذا الإطار، إلى المساهمة في تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والرفع من حجم الاستثمارات لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية. كما يهدف أيضا إلى تحسين صورة تونس الجديدة كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية بالإضافة إلى متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.

وتحرص الوزارة في هذا الإطار كذلك على تطوير نسق انجاز المشاريع الكبرى المندمجة اعتبارا لأهمية مساهمتها في معاوضة المجهود التنموي وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

ويتضمن هذا البرنامج برنامجين فرعيين:

- البرنامج الفرعي سياسات الاستثمار الخارجي ويعتمد لاحتساب المؤشر على حجم الاستثمارات الخارجية التي تم استقطابها خلال السنة.
- البرنامج الفرعي الترويج للاستثمار ويعتمد لاحتساب المؤشر على الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب.

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

اعتباراً للصيغة الأفقية لهذا النشاط وخاصة علاقته المباشرة بالمناخ العام للاستثمار والأعمال فإن أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تمّ تحقيقها في هذا الإطار على المستوى الوطني في علاقة مع هذا البرنامج تتمثل في:

- وضوح الرؤية على المستوى الاستراتيجي وعلى مستوى التوجهات الاقتصادية العامة والقطاعية خلال الخماسية 2016-2020 وذلك تبعاً لصدور المخطط التنموي. وهو ما من شأنه أن يعطي إشارات إيجابية للمستثمرين الأجانب والمؤسسات المتواجدة ببلادنا والشركاء وأوساط الأعمال العالمية خاصة بعد الضبابية التي ميزت السنوات الخمس الفارطة.
- تنظيم الندوة الدولية للاستثمار في شهر نوفمبر 2016 للترويج للمخطط والمشاريع الاستثمارية بحضور ممثلين عن الشركات الكبرى العالمية وأوساط المال والأعمال الدولية والشركاء الأجانب والانعكاسات والنتائج الإيجابية التي حققتها.
- تنفيذ برنامج الإصلاحات في المجالات ذات العلاقة بمناخ الأعمال والاستثمار ولا سيما القانون الجديد للاستثمار والقانون الجديد للامتيازات الجبائية فضلاً عن الإصلاحات في مجال تسهيل وتبسيط الخدمات والإجراءات الإدارية والديوانية.
- الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص وما سيوفره من إمكانيات وفرص جديدة للاستثمار في هذا المجال
- التقدم المرتقب في إنجاز بعض مكونات المشاريع الكبرى
- تعزيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الواعدة على غرار مكونات السيارات ومكونات الطائرات والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات وذلك سواء عبر عمليات توسعة للمؤسسات المتواجدة أو عبر تعزيز العمل الترويجي لاستقطاب استثمارات جديدة في هذه الأنشطة.

وتتمثل أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج خاصة في:

- دعم نشاط الإحاطة بالمستثمرين الأجانب لفضّ الإشكاليات التي تعترض نشاطهم
- استقبال وفود المستثمرين الأجانب والتركيز على تسويق الصورة الجديدة لتونس كديمقراطية ناشئة
- دعم أنشطة الوزارة على مستوى البرمجة والتصوّرات: أشغال إعداد المخطّط وخاصة منها الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار الخاصّ الأجنبي والمحلّي، أشغال إعداد القانون الجديد للاستثمار والأوامر التطبيقية له.

- التنسيق مع المستثمرين والشركاء الاجانب وخاصة عبر التعاون مع الغرف المشتركة التونسية الاجنبية للصناعة والتجارة بخصوص مختلف اهتمامات المستثمرين
- اعداد ومتابعة الندوة الدولية التي تم تنظيمها في نوفمبر 2016 للترويج للاستثمار والمشاريع الاستثمارية
- تعزيز علاقات التعاون مع الهياكل والمؤسسات والمنظمات الدولية في مجال الاستثمار
- دعم العمل الترويجي داخل تونس وخارجها
- دراسة وتقييم عدد هام من المشاريع الكبرى من خلال تنظيم وإدارة جلسات عمل مع المستثمرين والباعثين ومختلف الإدارات والهياكل المعنية والقيام بزيارات ميدانية متعددة لمعاينة المعطيات الواقعية للمشاريع ومواقع الإنجاز.
- الترفيع في نسق اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة للمشاريع الكبرى.

3. نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت جملة الاعتمادات المفتوحة المخصصة لبرنامج الاستثمار والمرسمة بقانون المالية لسنة 2016 بما قدره 5,932 م د منها 4,932 م د بعنوان نفقات التصرف و 1 م د بعنوان نفقات الاستثمار وبلغت جملة النفقات المنجزة على حساب ميزانية الدولة دون اعتبار فواضل الميزانيات السابقة التي تم صرفها حوالي 6100 م د. وقد بلغت فواضل الميزانيات السابقة المتأتية من فواضل ميزانية وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي ما قدره 2,618 م د.

جدول تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات

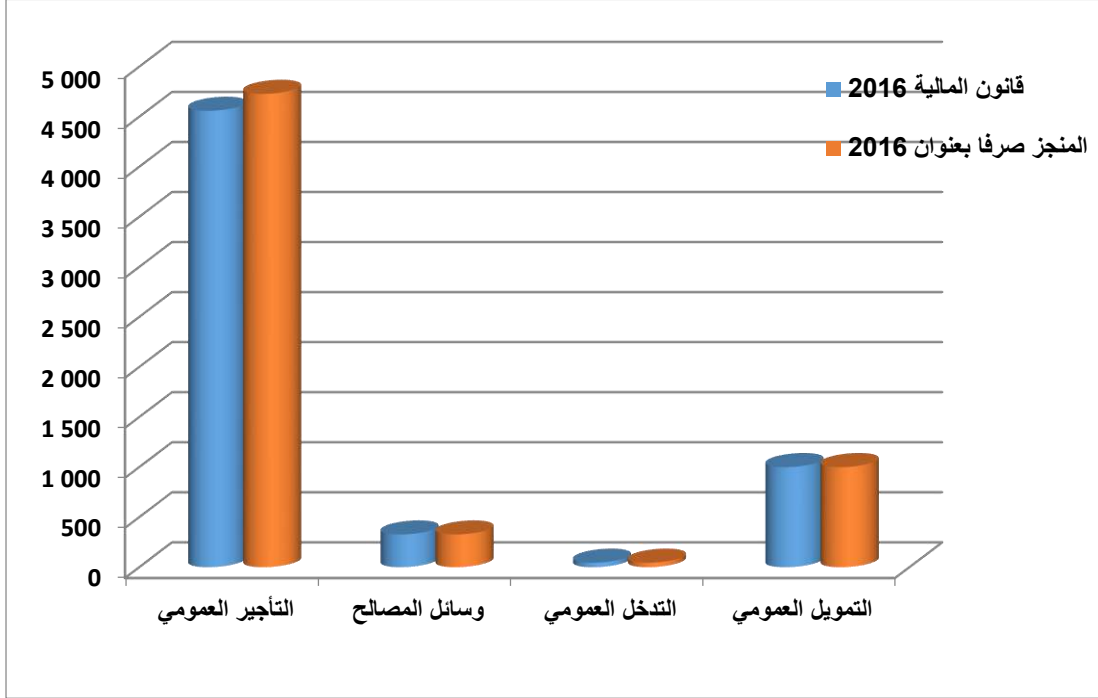
حسب طبيعة النفقة

بحساب أ.د.

مقارنة بالتقديرات 2016 الإنجازات		المنجز صرفا بعنوان 2016	المالية قانون 2016	بيان
نسبة الإنجاز	الإعتمادات بقايا			
103%	- 169	5 101	4 932	العنوان الأول
104%	- 169	4 729	4 560	التأجير العمومي
100%	0	327	327	وسائل المصالح
	0	45	45	التدخل العمومي
100%	0	1 000	1 000	العنوان الثاني
100%	0	1 000	1 000	التمويل العمومي
103%	- 169	6 101	5 932	الجملة

مقارنة بين تقديرات وإنجازات الميزانية

حسب طبيعة النفقة



البرنامج الفرعي: سياسات الاستثمار

بحساب أ.د.

مقارنة بالتقديرات 2016 الإنجازات		المنجز صرفا بعنوان 2016	المالية قانون 2016	بيان
نسبة الإنجاز	الإعتمادات بقايا			
177%	- 169	389	220	العنوان الأول
177%	- 169	389	220	التأجير العمومي
				وسائل المصالح
				التدخل العمومي
				العنوان الثاني
				التمويل العمومي
177%	- 169	389	220	الجملة

البرنامج الفرعي: الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي

بحساب أ.د.

مقارنة بالتقديرات 2016 الإنجازات				بيان
نسبة الإنجاز	الإعتمادات بقايا	المنجز صرفا بعنوان 2016	المالية قانون 2016	
100%	0	4 712	4 712	العنوان الأول
100%	0	4 340	4 340	التأجير العمومي
100%	0	327	327	وسائل المصالح
	0	45	45	التدخل العمومي
100%	0	1 000	1 000	العنوان الثاني
100%	0	1 000	1 000	التمويل العمومي
100%	0	5 712	5 712	الجملة

3-2. تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها:

جدول مؤشرات قياس الاداء

نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	إنجازات 2016	تقديرات 2016	إنجازات 2015	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
101%	2145	2120	2368	مليون دينار	تطور حجم الاستثمار الخارجي
80 %	44	55	52	%	نسبة الاتصالات المثمرة مع المستثمرين الاجانب

■ بالنسبة لتطور حجم الاستثمارات الخارجية السنوية

رغم الصعوبات التي شهدتها المناخ الاقتصادي العامّ بالبلاد سنة 2016 فقد بلغ حجم الاستثمارات الخارجية المنجزة 2016 مبلغا جمليا قدره **2145** مليون دينار أي ما يعادل نسبة 101% من التقديرات الاولية وتسجيل تراجع قدره 9.4% مقارنة بسنة 2015.

وقد شملت هذه النسبة الزيادة في الاستثمارات المباشرة في قطاعات الصناعة والفلاحة تباعا بنسبة 40,4% و 123.4 % في حين شهدت الاستثمارات المباشرة في قطاع الخدمات تراجعا بنسبة 33,2%.

■ بالنسبة للترويج والاتصالات مع المستثمرين:

أنجزت الوكالة 183 نشاطا ترويجيا خلال سنة 2016 موزعة بين 102 نشاطا في الترويج العام و 81 نشاطا في الترويج القطاعي.

1-الترويج العام

تمثلت أنشطة الترويج العام خلال سنة 2016 في:

- ✓ التنظيم والمشاركة في 50 منتدى و يوم اعلامي بالخارج حول فرص ومزايا الاستثمار بتونس،
- ✓ المشاركة في 22 منتدى اقتصادي في تونس،
- ✓ المشاركة في 2 صالونات متعددة الاختصاصات
- ✓ القيام ب 28 عملية اشهارية بالخارج
- ✓ إحاطة وتأطير 11 وفد من مسؤولين حكوميين وممثلين عن القطاع الخاص.

2-الترويج القطاعي

سجلت أنشطة الترويج القطاعي نسب تنفيذ هامة وعملت الوكالة في هذا المجال على تحسين طريقة مشاركتها بالصالونات الدولية الهامة من خلال تنظيم أيام إعلامية على هامش هذه الصالونات والمشاركة بجناح عرض حيث تمّ:

- ✓ تنظيم ومشاركة الوكالة في 17 ملتقى ويوم إعلامي قطاعي
- ✓ المشاركة في 38 صالون منها خمسة صالونات بأجنحة عرض هامة. وقد ساهمت المشاركة بجناح عرض وطني في إبراز صورة تونس كموقع متميز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتقديم المزايا

التفاضلية في القطاعات الواعدة، كما ساهمت ايجابا في عدد الاتصالات بالمؤسسات الأجنبية الزائرة للصالون وحتى المؤسسات العارضة.

✓ إنجاز 26 عملية اتصال مباشر «Démarchage direct»، من جملة 35 مبرمجة مع شركات أجنبية تعمل بالقطاعات المستهدفة، وأغلبها تستهدف الشركات الأجنبية العاملة في قطاع مكونات السيارات وقطاع مكونات الطائرات.

✓ إجراء 51 زيارة استطلاع إلى تونس من قبل وفود شركات أجنبية.

وبخصوص تنفيذ الاهداف الخاصة بالمؤشر فتجدر الاشارة الى ان عدد الاتصالات المبرمجة مع المستثمرين الأجانب قد بلغ 172 اتصالا. وقد بلغ عدد الاتصالات المثمرة المنجزة 77 لتبلغ نسبة الاتصالات المثمرة من مجموع الاتصالات المبرمجة 44 % مقابل 55% مقدرة اي ما يعادل نسبة انجاز مقارنة بالأهداف 80%.

وتعتبر نسبة الإنجاز المسجلة مرضية بالنسبة لسنة 2016 باعتبار الوضع العام الذي شهدته تونس والذي أثر بصفة مباشرة على مناخ الاستثمار وخاصة بعد المصادقة على قانون الاستثمار الجديد وتنظيم المنتدى الدولي للاستثمار خلال شهر نوفمبر من سنة 2016 اللذين كان لهما تأثير على النشاط الترويجي لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

وقد سعت الوكالة من جهة أخرى إلى تكثيف عمليات الإحاطة بالمؤسسات الأجنبية المنتسبة بتونس قصد مساعدتها على حل الإشكاليات التي تعترضها خاصة منها ذات الطابع الإداري والاجتماعي.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء :

على مستوى الإطار العام، صدور المخطط التنموي الخماسي وضبط التوجهات والخيارات والبرامج والمشاريع الاستثمارية المبرمجة للخماسية القادمة وتوضيح الرؤية للمستثمرين والشركاء الاجانب من شأنه أن يوفر اطارا لتحسين نسب انجاز مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج.

كما ان الدخول حيز التنفيذ للمنظومة الجديدة للاستثمار ضمن القانون الجديد للاستثمار (القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016) ونصومه التطبيقية سيوفر اطارا ملائما للنهوض بالاستثمار حيث ضبط هذا القانون مجموعة من الأولويات تتعلق بالتنمية الجهوية واحداث مواطن الشغل والترفيح في القيمة المضافة ودعم التنافسية والمحتوى التكنولوجي والتنمية المستدامة. وقد كرس هذا القانون جملة من المبادئ تتعلق خاصة بالانفاذ الى السوق والضمانات والتزامات المستثمر وهياكل الحوكمة وآليات تشجيع الاستثمار.

اما على مستوى الإطار الخاص بمكونات البرنامج، واعتبارا لارتباط أنشطة البرنامج اساسا بالاتصال بالمستثمرين الاجانب والترويج والتواجد الدائم في اهم التظاهرات الاقتصادية الدولية للتعريف بصورة تونس وميزاتها كموقع متميز للاستثمار فان مزيد تعزيز الامكانيات المادية والبشرية تعد من المتطلبات الضرورية لتحسين الاداء.

من جهة اخرى، يعتبر التمشي الأمثل المستقبلي للتعاطي لاحقا مع ملفات المشاريع الكبرى هو البرمجة المسبقة لهذه المشاريع في إطار نظرة تنموية شاملة لتقاسم الأدوار وإعداد التصورات الأولية بخصوص عناصرها ومكوناتها وحاجياتها من طرف الوزارات والمصالح الإدارية المعنية المركزية والجهوية.

- تحول ثلاثة إدارات عامة لمقر الوزارة بساحة باستور. وبذلك تكون الاعتمادات الموزعة بهذا الفصل في حدود 81 أد، صرف منها 80.9 أد أي بنسبة إنجاز مقدرة بـ 99.98% مع العلم أن نسبة إنجاز هذا الفصل لهذا البرنامج الفرعي قد بلغت 17.2% مقارنة بقانون المالية و 42.6% مقارنة بقانون المالية التكميلي.

- بالنسبة لنفقات التسيير والتجهيز لهذا البرنامج الفرعي فهي في حدود 1293 أد بقانون المالية التكميلي، ورّع منها 1168 أد وصرف منها 868 أد لتكون نسبة الإنجاز لهذه النفقات 74.32% مقارنة بالاعتمادات الموزعة و 67.14% مقارنة بقانون المالية التكميلي و 55.18% مقارنة بقانون المالية الأصلي.

مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2015
نسبة التأطير	%		60		63	58	7- %
نسبة التكوين وتنمية الكفاءات	عدد المشاركين		90		90	40	55- %

بلغت الاعتمادات المخصصة للتأجير العمومي بقانون المالية لسنة 2015 بالبرنامج الفرعي النظام المعلوماتي من برنامج القيادة والمساندة، قيمة جملية مقدرة بـ 631 أد أنجز منها صرفا 457 أد لتكون نسبة الإنجاز 72.4% مقارنة بقانون المالية التكميلي.

2.3 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1-1-9: تحسين التصرف في الموارد البشرية

تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة من أجل الترفيع من جودة الخدمات الإدارية وتنمية الكفاءات والقدرات على مستوى المصالح الإدارية باعتبار الطبيعة النوعية لنشاط وزارة التنمية والتعاون الدولي.

الهدف 2-1-9 : تحسين التصرف في الموارد المادية :

يبين هذا الهدف مجهودات الوزارة في إطار ترشيد الإستهلاك والتحكم في نفقات التسيير وذلك في إطار المجهود الوطني للتحكم في نفقات الطاقة ونفقات الإستهلاك بالإضافة إلى تحسين التصرف في التجهيزات والوسائل من قبل الأعوان فضلا عن تأمين ظروف عمل مناسبة لمختلف الأعوان.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2014	إنجازات 2014	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2014	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2015	الانجازات
التقليص في نفقات التسيير والتجهيز	الدينار		3596		3407	2117	-37%	
عدد المكاتب الجديدة	عدد المكاتب		22		20			

الهدف 1-2-9 : تطوير المنظومة الإعلامية :

تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة حيث يعتبر البرنامج الفرعي "النظام المعلوماتي" نظاما أفقيا يشمل بقية البرامج وذلك نظرا لأهمية توفر منظومات معلوماتية وتجهيزات إعلامية متطورة باعتبارها أدوات ضرورية لتحسين عمل الإدارة والترفيع من جودة الخدمات بالإضافة إلى توفير جميع التجهيزات والآليات الضرورية لعمل الأعوان.

الهدف 2-2-9: تحسين التصرف في الأرشيف:

يأتي هذا الهدف في إطار تحسين الخدمات الإدارية والمساهمة في توفير المعلومات المناسبة للعمل النوعي المطلوب فضلا عن تكريس احترام الترتيب المتعلقة بمسك الأرشيف وضرورة المحافظة عليه وتوثيقه.

الهدف 9-2-3: إثراء الرصيد الوثائقي :

ترتكز أنشطة وزارة التنمية والتعاون الدولي (قسم التنمية) على إنجاز الدراسات والتحليل والاستشراف وفي هذا الإطار يلعب الرصيد الوثائقي دورا هاما لما يوفره من مراجع ودراسات وكتب لفائدة أعوان الإدارة وكذلك الباحثين من أجل ضمان سير العمل وتوفير جميع الوسائل والمعلومات اللازمة لتحسين جودة الخدمات من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من المراجع والكتب والوثائق.

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016

رئيس البرنامج: لطفي فرادي

1- التقديم العام للبرنامج واستراتيجيته:

يوظف برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وبرامج وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، باعتباره برنامجاً أفقياً لدعم برنامج "التنمية الجهوية" وبرنامج "التخطيط والتحليل" وذلك من خلال تدعيم وتأهيل الموارد البشرية وضمان حسن التصرف والتسيير على مستوى جميع الهياكل ومصالح الإدارة.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هياكل ومصالح الإدارة
 - تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالبرنامج
 - ترشيد التصرف في الموارد البشرية
 - الإشراف على إعداد ميزانيات البرامج
 - التحكم وترشيد التصرف في المعدات والوسائل
 - تطوير النظم المعلوماتية والسهر على صيانة وحسن استغلال التجهيزات الإعلامية
- وقد تم تحديد ثلاث برامج فرعية لبرنامج القيادة والمساندة :

- التصرف في الموارد البشرية

- التصرف في الموارد المادية

- النظام المعلوماتي

هذا وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

1. تحسين التصرف في الموارد البشرية،

2. تحسين التصرف في الموارد المادية،

3. تطوير المنظومة المعلوماتية،

وفي المقابل تم ضبط ثلاث مؤشرات لقياس الأداء وذلك للعمل على تحقيقها في إطار البرنامج السنوي للقدرة على الأداء.

المؤشرات	الأهداف
9-1-1-1-1- نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان	الهدف 9-1-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية تقديم الهدف : تحسين التصرف في الموارد البشرية
9-1-2-1- : التحكم في نفقات التسيير والتجهيز	9-1-2 : إحكام التصرف في الموارد المادية تقديم الهدف : إحكام التصرف في الموارد المادية
9-1-2-1- : نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في نظام السلامة المعلوماتية	9-1-2 : تطوير النظام المعلوماتي تقديم الهدف : صيانة أسطول المعدات والتجهيزات الإعلامية

2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

ارتكزت خطة البرنامج على تطوير نسبة الكفاءات وتحسين التصرف في الموارد البشرية عبر دعم تكوين إطارات وأعوان مختلف البرامج في مختلف المجالات للرفع من مردودية العمل الإداري واكتساب مهارات جديدة.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1-3 تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات

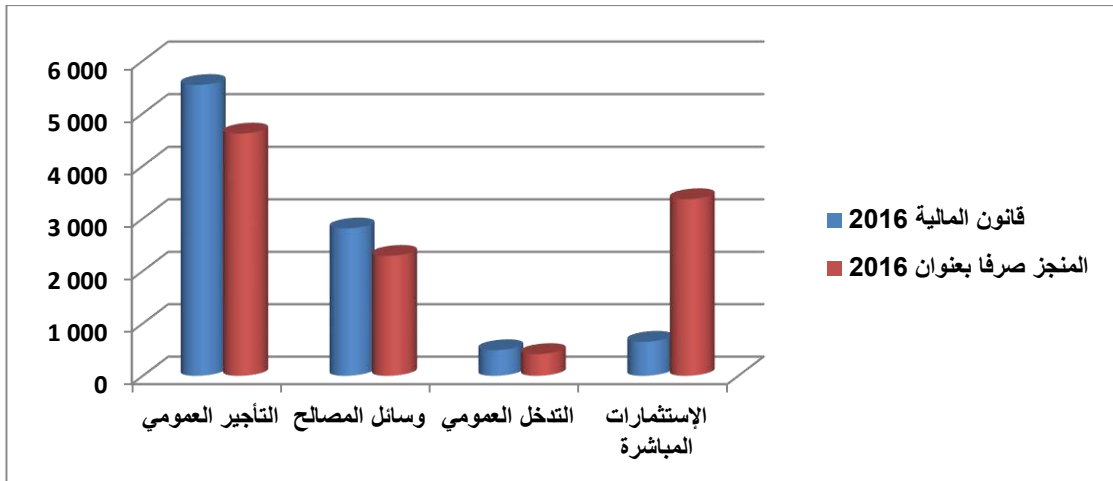
حسب طبيعة النفقة

بحساب أ.د.

مقارنة بالتقديرات 2016 الإنجازات		المنجز صرفا بعنوان 2016	المالية قانون 2016	بيان
نسبة الإنجاز	الإعتمادات بقايا			
83%	1 519	7 320	8 839	العنوان الأول
83%	923	4 616	5 539	التأجير العمومي
81%	522	2 289	2 811	وسائل المصالح
85%	74	415	489	التدخل العمومي
518%	- 2 718	3 368	650	العنوان الثاني
518%	- 2 718	3 368	650	الإستثمارات المباشرة
113%	- 1 199	10 689	9 489	الجملة

مقارنة بين تقديرات وإنجازات الميزانية

حسب طبيعة النفقة



تنفيذ ميزانية برنامج فرعي : التصرف في الموارد البشرية والمادية

بحساب أ.د.

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2016				بيان
نسبة الإنجاز	بقايا الإعتمادات	المنجز صرفا بعنوان 2016	قانون المالية 2016	
86%	1 113	6 740	7 853	العنوان الأول
88%	578	4 224	4 802	التأجير العمومي
82%	461	2 101	2 562	وسائل المصالح
85%	74	415	489	التدخل العمومي
662%	- 2 756	3 246	490	العنوان الثاني
662%	- 2 756	3 246	490	الإستثمارات المباشرة
120%	- 1 643	9 986	8 343	الجملة

تنفيذ ميزانية برنامج فرعي : النظام المعلوماتي

بحساب أ.د.

الإجازات مقارنة بالتقديرات 2016				بيان
نسبة الإنجاز	بقايا الإعتمادات	المنجز صرفا بعنوان 2016	قانون المالية 2016	
59%	406	580	986	العنوان الأول
53%	344	393	737	التأجير العمومي
75%	61	188	249	وسائل المصالح
				التدخل العمومي
77%	38	122	160	العنوان الثاني
77%	38	122	160	الإستثمارات المباشرة
61%	443	703	1 146	الجملة

3-2 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها

البرنامج الفرعي : التصرف في الموارد البشرية والمادية

الهدف 1-1-9: تنمية كفاءة الموارد البشرية

المؤشرات	بيان الهدف
1-1-1-9- نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان	الهدف 1-1-9: تنمية كفاءة الموارد البشرية تقديم الهدف : تحسين التصرف في الموارد البشرية

تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة من أجل الترفيع من جودة الخدمات الإدارية وتنمية الكفاءات والمهارات على مستوى المصالح الإدارية باعتبار الطبيعة النوعية لنشاط وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	الهدف : تحسين التصرف في الموارد البشرية
نسبة التكوين وتنمية الكفاءات	عدد المشاركين	90	40	44%	90	40	44%	

غير انه لم نلاحظ أي تطور في نسبة إنجاز التكوين لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بسبب:

- عدم تفعيل مخطط التكوين السنوي للوزارة لسنة 2016 نتيجة التأخير الحاصل في التأشير على مقرر التكوين السنوي من قبل مصالح رئاسة الحكومة مما انجر عنه عدم التمكن من انجاز استشارة في الغرض.

- إلا أن المساعي حثيثة من قبل مصالح الوزارة لانجاز استشارة لتكوين 90 عون في إطار اتفاقية مبرمة بين الوزارة والبنك الإسلامي للتنمية .

الهدف 9-1-2 : إككام التصرف في الموارد المادية

بيان الهدف	المؤشرات
2-1-9 : إككام التصرف في الموارد المادية تقديم الهدف : إككام التصرف في الموارد المادية	1-2-1-9 : التحكم في نفقات التسيير والتجهيز

بيّن هذا الهدف مجهودات الوزارة في إطار التحكم في نفقات التسيير والتجهيز وذلك من خلال تحسين التصرف في التجهيزات والوسائل من قبل الأعوان فضلا عن تأمين ظروف عمل مناسبة لمختلف الأعوان. شهدت ميزانية برنامج القيادة والمساندة من حيث نفقات التسيير والتجهيز زيادة بنسبة 63% مقارنة بتقديرات 2016 وتعزى هذه الزيادة إلى إدراج نفقات تظاهرة ترويج مخطط التنمية وتنظيم ندوة دولية حول الاستثمار في 28-29 نوفمبر 2016 (3,048 م د) والتي تمّ فتحها على الاعتمادات الطارئة.

وتمّ الإنجاز دون احتساب نفقات ترويج مخطط التنمية بنقص يقدر بـ 25% مقارنة بتقديرات 2016. وبالتالي فإنّ هذا المؤشر لا يعكس مجهودات الإدارة ولا يقيّم أداءها ويقترح تحيين الهدف والمؤشر.

التقديم العام للبرنامج

تطوير النظام المعلوماتي والسهر على صيانة وحسن استغلال التجهيزات الإعلامية.

الأهداف	المؤشرات
3-2-3: تطوير النظام المعلوماتي	1-3-2-3: نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي.

يهدف هذا المؤشر إلى:

- تنمية الكفاءات في مجال سلامة النظم المعلوماتية للمستعملين والمختصين،
- اعداد سياسة للسلامة المعلوماتية بالوزارة،
- اقتناء وتركيز الحلول المنبثقة عن توصيات تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة.

نسبة انجاز التوصيات خلال سنة 2016 مقارنة بالتقديرات الأولية:

مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة	التقدير	الإنجازات
نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي	%	54	35

يعزى الفارق بين التقديرات والإنجازات خاصة إلى تواجد عمليتي تدقيق منفصلة قبل إدماج وزارتي الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التنمية سابقا مما أبرز صعوبات على مستوى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليتي التدقيق. ولتدارك هذه الوضعية قامت الوزارة خلال سنة 2016 بإنجاز مهمة تدقيق تأخذ في الاعتبار موقعي الوزارة وإعداد تقرير موحد في الغرض وجدول متابعة متناغمة. ورغم الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات على مستوى مؤشر "نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي" المعتمد لقيس أداء هدف "سلامة النظام المعلوماتي" فقد شهدت سنة 2016 إنجاز العديد من الأشغال لعل من أبرزها:

- اقتناء واقي من الفيروسات،
- القيام بمهمة تدقيق في سلامة النظام المعلوماتي لمقري الوزارة (ساحة باستور وساحة علي الزواوي)،
- القيام بحصص تحسيسية وتكوينية في مجال السلامة المعلوماتية لبعض المستعملين والمختصين في إطار تنفيذ مهمة التدقيق،
- القيام بمهمة إرساء سياسات لسلامة النظام المعلوماتي للوزارة،
- الإعداد للانخراط في منظومة التصرف في المراسلات الجديدة GEC وذلك لعدم استجابة منظومة SYGEC القديمة لمعايير السلامة من جهة ولإدماج الوزارة في المشروع باعتبارها وزارة نموذجية من جهة أخرى انطلاقا من جانفي سنة 2017.
- تطوير موقع واب جديد للوزارة باعتماد تكنولوجيات تأخذ في الاعتبار سلامة مواقع الواب،
- إعداد كراس الشروط لاقتناء معدات إعلامية خاصة بسلامة النظام المعلوماتي،
- اقتناء نظام مراقبة الدخول والخروج للوزارة،
- اقتناء إمضاءات إلكترونية وتشفير.

جدول تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات
النظام المعلوماتي

بحساب أ.د.

مقارنة بالتقديرات 2016 الإنجازات				بيان
نسبة الإنجاز	الاعتمادات بقايا	المنجز صرفا بعنوان 2016	المالية قانون 2016	
59%	406	580	986	العنوان الأول
53%	344	393	737	التأجير العمومي
75%	61	188	249	وسائل المصالح
				التدخل العمومي
77%	38	122	160	العنوان الثاني
77%	38	122	160	الاستثمارات المباشرة
61%	443	703	1 146	الجملة

- بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات المرسمة بالعنوان الثاني قرابة 80% وهو ما يفسر إنجاز المشاريع المبرمجة لسنة 2016 والمتمثلة خاصة في القيام بمهمة تدقيق في سلامة النظام المعلوماتي لمقرّي الوزارة وإرساء سياسات لسلامة النظام المعلوماتي للوزارة واقتناء واقي من الفيروسات وشراء التجهيزات قصد تجديد أسطول الحواسيب والاستجابة للطلبات الإضافية من المعدات الإعلامية.

تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 3-2-3 : تطوير النظام المعلوماتي:

تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة حيث يعتبر البرنامج الفرعي "النظام المعلوماتي" نظاما أفقيا يشمل بقية البرامج وذلك نظرا لأهمية توفير منظومات معلوماتية وتجهيزات إعلامية مؤمنة ذات جودة عالية وقادرة على الاستجابة لحاجيات الوزارة والتي من شأنها أن تساهم في تحسين عمل الإدارة والترفيه من جودة الخدمات المسداة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم التراجع عن اعتماد هذا المؤشر ضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2018.

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

لذا فإنه يقترح على مستوى مشروع القدرة على الأداء لسنة 2018 اعتماد مؤشر آخر لبرنامج تطوير النظام المعلوماتي يأخذ في الاعتبار جلّ مكوناته والذي يتضمّن البنية الأساسية والتطبيقات المعلوماتية والسلامة المعلوماتية وتطوير قدرات الموارد البشرية.